دلالات المقيّد التركيبي للفواصل القرآنية

THE SEMANTICS OF THE SYNTACTIC CONSTRAINT OF ALFAWASIL ALQUR'ANIAH

إعداد

د. إيهاب همام الشيوي

Dr. Ehab Hammam Elshewy

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة الوادي الجديد

Doi: 10.21608/mdad.2022.213044

الاستلام: ١٠/١٠/٢٠٢١م **القبول: ٢٩/١٠/٢٠٢١م**

الشيوي، إيهاب همام (٢٠٢٢). دلالات المقيّد التركيبي للفواصل القرآنية،، ***المجلة العربية مداد***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٦ (١٦)، ٢١ – ٥٨.

دلالات المقيّد التركيبي للفواصل القرآنية

المستخلص:

هذا البحث دراسة لأثر مقيدات النحو التركيبية في بناء الفواصل القرآنية ودلالاتها. وهو يتناول تعريف الفاصلة، وقيمها الصوتية والنحوية في النص القرآني من خلال الصوت اللغوي، والصيغ الصرفية، والأدوات والروابط النحوية، ومركب الإضافة، ورتبة الوظائف النحوية في التركيب اللغوي. وتلك الدراسة مكونة من محورين رئيسين: **الأول،** حدّ الفاصلة القرآنية وقِيمها التركيبية. **والثاني،** المُقيّدات التركيبية ودلالات الفواصل القرآنية.

وكان من أبرز نتائج البحث ما يلي:

١- **الفواصل القرآنية قيود دلالية لآياتها،** فهي ذات موقعية ثابتة في نهاياتها يستدعيها السياق القرآني.

٢- **التناسب الصوتي للفواصل مقيد بوظيفة الصوت اللغوي** في تأليف الأبنية الصرفية، وعلاقاتها التركيبية.

٣- **وقوع لفظ الفاصلة القرآنية بهيئة «الضمير» في سورة (القارعة) لا نظير له** في القرآن الكريم.

٤- **الأدوات، والروابط، والرتبة وسائل نحوية لتماسك الفواصل مع الأنساق اللغوية، وانسجامها في نظم آي القرآن الكريم.**

- **كلمات مفتاحية:** المقيد التركيبي – الفاصلة القرآنية – الدلالة – التناسب - التماسك النصي.

ABSTRACT:

This research is a study of the effect of Syntactic restrictions on the structure of ALfawasil ALQur'aniah and their semantics. It deals with the definition of ALfasilh, and its phonemic and syntactic values in the Qur'an text through the linguistic phoneme, the morphological forms, the tools, the syntactic bonds, the addition compound, and the location of the syntactic functions in the syntax.The study consisted of two main axes**: the first** is the definition of ALfasilh ALQur'aniah and its syntactic values. And **the second**, the Syntactic restrictions and the semantics of ALfasilh ALQur'aniah.

The most prominent results of the research include:

1- ALfasilh ALQur'aniah is semantic restrictions of their verses, and they have a fixed location at their ends that are evoked by the Qur'anic context.
2- The phonemic proportion of separators is restricted to the linguistic phoneme function in composing morphological structures, their Syntactic relationships.
3- ALfasilh ALQur'aniah word for "conscience" in (Al-Qara'ah) has no parallel in the Holy Qur'an.
4- Tools, bonds, and arrangement are grammatical methods for the cohesion and harmony of ALfawasil in the Holy Qur'an verses.
Key words: The Syntactic constraint – ALfasilh ALQur'aniah – The Semantic – The proportionality – Textual Coherence.

- **المقدمة:**

الحمد لله الذي فَصَّل القرآن تفصيلًا، والصلاة والسلام على مَنْ أُقْرِئَ آياتِه، ووَعَى أحكامه فقهًا وبيانًا وإعجازًا ... وبعد،

فلا نُكْران لجهود السابقين في دراسة الفواصل القرآنية، وبيان حدودها وأقسامها، وأبعادها الوظيفية والجمالية، وهي كثيرةٌ كثرة تُشعرك للوهلة الأولى أنك لا تستطيع أن تضرب فيها بسَهْمٍ أو تشارك بسُهْمَة، خاصة في مجال الدرس النحوي؛ لكنّي نظرت فيها كرَّة أخرى فوجدتُ أن جلّها يتوخى **هدفًا رئيسًا** يتجه نحو أثر الفاصلة في الدرس الصوتي والنحوي والبلاغي، وحلّ كثير من مشكلات اطراد القواعد [1]؛ ومن ثمّ **افترضت فرضًا علميًّا معكوسًا هو بحث أثر النحو ومقيداته التركيبية في بناء الفواصل ودلالاتها؛** لعلّي أضيف إلى جُهدهم اجتهادًا منّي، فيكتمل بذلك درسُها تأثيرًا في غيرها، وتَأثُّرًا بغيرها.

أؤكد أنّ ذلك الفرض غير صادر عن وَهْم مُفترِضه؛ بل يركن إلى قناعة صاحبه بأنّ النحو العربي مدخل صالح لتحليل النص وتفسير ظواهره، كما كان -ولا يزال- دورُه حاضرًا في بناء أنساقه اللغوية. وعلى أساس من ذلك؛ **يسعى البحث إلى الإجابة عن عدة تساؤلات هي:** ما معايير الحكم على لفظة بأنها فاصلة؟ وهل للفاصلة القرآنية نسقٌ تركيبي ثابت أو أنها تتغيّر بتغيُّر سياق الآي والسور؟ وهل لو افترضنا لها نسقًا آخر - غير الذي وردت عليه - مُنْتَحِين فيه سمت كلام العرب؛ لأطلقنا عليه فاصلة بجمالها الأسلوبي وصوابها اللغوي الذي كانت عليه؟

و**منهجي في دراسة المقيدات التركيبية للفواصل القرآنية** مبني على الاستقراء

الناقص لها في بعض آيات السور الكريمة، ثمّ تحليل مكوناتها الصوتية والنحوية والصرفية وعلاقاتها الدلالية بالسياق القرآني.

وتكونت تلك الدراسة مما يلي:

- **المقدمة.**
- **المحور الأول: حدّ الفاصلة القرآنية وقِيمها التركيبية.**

ركّزتُ في حدّ الفاصلة على خصائصها التركيبية في تعريفات الرماني، وأبي عمرو الداني، وبدر الدين الزركشي، ثم أشرت إلى قيمها الصوتية والنحوية والنصية بإيجاز يأتي تفصيله عند دراسة بعض المقيدات التركيبية للفواصل القرآنية في المحور الثاني.

- **المحور الثاني: المُقيّدات التركيبية ودلالات الفواصل القرآنية.**

ناقشتُ فيه دلالات المقيدات التركيبية لبعض فواصل القرآن الكريم، كالصوت اللغوي، والأدوات النحوية، والصيغ الصرفية ومبانيها، والرابط النحوي، ومركب الإضافة، ورتبة الوظائف النحوية في التركيب اللغوي.

- **الخاتمة والفهارس.**

- **المحور الأول: حدّ الفاصلة القرآنية وقِيمها التركيبية**

ارتبط مصطلح «**رءوس الآيات**» بمُؤلّفات معاني القرآن وغريب ألفاظه، بوصفها نواة لعلوم التفسير فيما بعد، فقد لفت **أبو زكريا الفراء** أنظار الدارسين إليه قاصدًا به آخر حرف في الآية ليكون **قيدًا صوتيًّا** يُفسِّر وقوع بعض الظواهر الأسلوبية، كموافقة أحد وجوه القراءات رءوسَ الآيات، وصرف ما حقّه المنع من الصرف، وحذف «ياء» الملكية مع غير المنادى، والتقارض الدلالي بين الصيغ الصرفية، وقَصْر الفعل المتعدي عن مفعوله، والعدول عن مستوى لغوي مطرد إلى مستوى لهجي غير مطرد ... إلخ [٢].

أما مصطلح «**الفاصلة القرآنية**» فقد تزامن ظهوره مع البحث في إعجاز القرآن الكريم، واستقصاء مظاهره في بنائه اللغوي، ثم تطوُّر التأليف فيه عند القدامى والمحدثين، فصارت الفاصلة مبحثًا دالًّا على عجز العرب عن الإتيان بمثلها، رغم موافقة بنيتها التركيبية للغة العربية في تأليف مقاطعها الصوتية.

أولًا- حدُّ الفاصلة القرآنية:

من التعريفات الشّهيرة للفاصلة القرآنية وبيان خصائصها التركيبية في السياق القرآني عند علمائنا القدامى ما يلي:

١- حدُّها الرماني بأصغر وحدة صوتية، فهي حروفٌ متشاكلة المقاطع الصوتية، مُوجبةٌ لحُسْنَ إفهامِ المعنى [٣]، حيث دلالتها على المقطع الصوتي لحرف «الرَّوِيّ» في نهايات الآيات، وإعطاء الكلام قيمة جمالية وطريقًا لفهم معانيه.

٢- **حدَّها بدر الدين الزركشي بأصغر وحدة صرفية في تركيب الآية،** فهي كلمة تقع في

آخر الآية موقع القافية من الشعر، والقرينة من السجع [٤]. فكلمة الفاصلة ارتبط موقعها بنهاية الآية؛ بقصد الفصل بينها وبين الآية التي أعقبتها، حتى لو تعالقت بها دلاليًّا؛ إذ يأخذ القرآن بعضه بحجز بعض.

٣- **حدّها أبو عمرو الداني بعلاقاتها السياقية التركيبية،** فالفواصل رءوس آي أوغير ذلك [٥]. فقد تقع كلمة الفاصلة تَتِمَّة لمعنى جملة نحوية عندما تتركب الآية من عدة جمل، أو تقع كلمة في نهاية الآية؛ فتسمى «رأس آية» تكون مراح التلاوة، وتمام المعنى الدلالي لبنية تركيبها اللغوي.

ومهما يكن من أمر تركيز كل تعريف على ما يراه صاحبه أهمَّ خصائص الفاصلة القرآنية عنده؛ فإن البحث يحدّها بأنها **قيدٌ تركيبيٌّ لمعنى الآية، ذو موقعية سياقية مُقَيِّدة للفظ الفاصلة ومعناها؛** وذلك مراعاة لقيمها الصوتية في البنية الصرفية، ولكون ألفاظها جزءًا من تركيب لغوي يتصرف في وظائفها الإعرابية.

ثانيًا- القيم التركيبية للفاصلة القرآنية.

١- **للفاصلة القرآنية قيمة صوتية صادرة** عن تشاكُل مقاطعها، وتماثل حروف نهاياتها، أو تقارب أصواتها في المخارج والصفات؛ فلتناسب الفواصل صوتيًّا خفةٌ على اللسان، وأثر في اتساق تراكيبها والتئام أجزائها [٦].

ويزاوج علماؤنا القدامى بين دلالة الصوت اللغوي المتكرر مع كل فاصلة ووظيفتها في تحسين الكلام، وجذب انتباه السامع نحو التفكُّر والتدبُّر في معاني الآيات، فالفواصل تتبع معاني تراكيبها اللغوية؛ بخلاف «الأسجاع» التي تكون المعاني تبعًا لها على نحو ما بَيَّنه **الرماني** [٧]. وقد أثار بحث الإيقاع الصوتي للفواصل عند القدامى والمحدثين خلافًا في وصفه بـ «بالسجع»، فكانوا بين رافضٍ له تنزيهًا للقرآن الكريم عن سجع الكهان في المنثور من كلامهم، وبين مؤيدٍ محترزٍ بأنّه سجعٌ لا يستطيع البشر الإتيان بمثله في سياقات مناظرة لسياقات القرآن المعجز [٨].

وبقطع النظر عن خلافهم حول التعبير بالفواصل عن المسجوع وغير المسجوع من تراكيب الآيات؛ فإنّ قيمها الصوتية مرجعها إلى كون الأصوات اللغوية والمقاطع جزءًا من بنية الكلمة الصرفية التي يحكم تواردها علاقاتٌ نحوية سياقية؛ لذلك أتفق – مُستثنيًا - مع **ابن قتيبة الدينوري** في أن تناسب رءوس الآي لا يُغَيِّر معنًى عن مراده، أو يَزيد عليه، أو يَنقُص منه[٩]، إلا بأثر من السياق وتركيبه اللغوي؛ فالدلالة الصوتية ليست بمعزل عن الدلالات التركيبية للآيات، وسأرجئ بيان ذلك إلى دراسة دلالات الصوت اللغوي في الصيغ الصرفية ومبناها في فواصل سور: (الفتح، والرحمن، والمنافقون، والإنسان، والنازعات، والإنسان) في المحور الثاني.

٢- تشير مقولة (مراعاة الفاصلة القرآنية) إلى قيمة نحوية أصولية خرجت من عباءة النحويين، بقصد تأويل الشواهد القرآنية المخالفة لقواعدهم غير المطردة، ومن تلك

المسائل على سبيل المثال ما يلي [١٠]**:**

أ) إمالة «الألف» المنقلبة عن «واو» في نهاية الاسم، كفاصلة **(الضحى)**: ﴿والضُّحَى﴾ [١]، وفاصلة **(الشمس):** ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [١].

ب) إثبات حرف «العلة» في آخر المضارع المجزوم، وحذفه لغير الجزم، كفاصلة **(الأعلى)**: ﴿فَلَا تَنسَىٰ﴾ [٦]. وفاصلة **(الفجر)**: ﴿وَٱلَّيلِ إِذَا يَسرِ﴾ [٤].

جـ) حذف (ياء) الاسم المنقوص المُعَرَّف بـ "أل"، كفاصلة **(الرعد)**: ﴿عَٰلِمُ ٱلغَيبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلكَبِيرُ ٱلمُتَعَالِ﴾ [٩]، وفاصلة **(غافر)**: ﴿وَيَٰقَومِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيكُم يَومَ ٱلتَّنَادِ﴾ [٣٢].

د) صرف الممنوع من الصرف، كفاصلتي **(الإنسان)**: ﴿عَينًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلسَبِيلًا﴾ [١٨]، وقراءة قوله: ﴿وَأَكوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا﴾ [١٥].

هـ) ترجيح وجه قراءة رفع المضارع بعد «فاء» السببية في فاصلة (المرسلات): ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُم فَيَعتَذِرُونَ﴾ [٣٦].

و) حذف مفعول الفعل المتعدي، كفاصلة **(البقرة)**: ﴿وَإِيَّيَ فَٱرهَبُونِ﴾ [٤٠]، وفاصلة **(الضحى)**: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [٣].

يُثبت استقراءُ مقولة «**مراعاة الفاصلة القرآنية**» في تأويلات النحاة أمرين:

- **الأول،** رغم أنهم بَنَوا قواعدهم على الاستقراء الناقص، فإنّ تلك القراءات تؤكد أن أحكامهم لم تُبْنَ على الاستقراء التام الذي يحقق اطراد القاعدة النحوية قياسًا واستعمالًا.

- **والثاني،** كثيرٌ من تلك المواضع التي تأولها النحاة لها وجوه قرائية مطردة – وهي لا شك في فصاحتها ورَدِّها إلى قبائل العرب - لكنهم قاسوا «قوة» الوجه القرائي من منظور أعلى درجات القاعدة وهي الاطراد، رغم أن الاطراد لا ينفي صواب الاستعمالات الأخرى، حيث ذكر **ابن الحاجب النحوي** أنّ إجماع أصحاب القراءات على وجه «صرف» الاسم في القراءة لا يمنع وجه «عدم صرفه»؛ بخلاف النحاة الذين يُجمعون على أحد الوجهين لقوته واطراده، ولا يُجمعون على الوجه الآخر لضعفه وشذوذه [١١]. وبناءً على تلك القاعدة اختلفت مقاييس «قوة» الوجه القرائي عند النحاة عما هي عليه عند القراء وأهل الأداء.

٣ـ للفاصلة القرآنية قيمة نصية، بوصفها جزءًا من تركيب لغوي تتماسك أنساقه شكلًا وتنسجم دلالة في النص القرآني، وتلك القيمة منوط بها نهايات مقاطع الفواصل، وإيقاعها الصوتي، ومناسبتها الدلالية؛ لئلا تتعارض أنساقها اللغوية [١٢]. ولعل ذلك الأمر لفت انتباه الأعرابيّ حين سمع الأصمعي يقرأ فاصلة **(المائدة)**: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقطَعُواْ أَيدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ **وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [٣٨] قائلًا: **(واللهُ غفورٌ رحيمٌ)** فأنكرها عليه، فلمّا أعادها بفاصلتها المُحْكَمة: ﴿**وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾؛ أقرَّها له كاشفًا عن **المناسبة الدلالية** بقوله: "يا هذا، عزَّ فحكم فقطع، ولو غفر ورحم لمَا

قطع"[١٣].

وتبدو أهمية تناسب الأنساق اللغوية للآيات أيضًا في توجيه معنى الفواصل المتشاكلة في اللفظ، كفاصلتَي (**القيامة**): ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَ**قُرْءَانَهُۥ*** فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ **قُرْءَانَهُۥ**﴾ [١٧-١٨]، فإنّ تقييد الفاصلتين بـ «هاء» الغيبة، واحتمال تعدُّد مرجع الضمير كان سببًا في اختلاف معنى ﴿**قُرْءَانَهُۥ**﴾. فإذا كان مرجعه إلى «القرآن الكريم»؛ وُجِّهَتِ الفاصلة على معنى «القراءة» تعظيمًا لها، أمّا حملُه على جبريل -عليه السلام- فيتوجه به المعنى إلى اتّباع «قراءة» جبريل، وليس «تراسله» على نحو ما أدّاه مجموعًا [١٤].

***

- **المحور الثاني: المُقيّدات التركيبية ودلالات الفواصل القرآنية**

رغم أنّ التحليل النحوي مبنيٌّ على فهم عمليتين في نظم التركيب اللغوي، **عملية تحليلية** Analytic ينتقي فيها العقل الألفاظ المناسبة للمعاني الدلالية. **ثم عملية تركيبية** Synthetic تنتظم بها على أساس القواعد النحوية وعلاقاتها السياقية [١٥] - فإنّ التمييز الصارم بين تلك العمليتين لا يصلُ بنا إلى الهدف المرجوّ من دراسة الفواصل؛ ومن ثمّ زاوجتُ بين المقيدات اللفظية ودلالاتها منطلقًا من التركيب الظاهر نحو دلالاته العميقة في السياق القرآني.

أولًا- دلالات قيد الصوت اللغوي في الفواصل.

التناسب الصوتي لـ « رَوِيّ » الفواصل حقيقة لا يُخطئوها لسانٌ مبينٌ، ولا تَنْفِر منها أذنٌ واعيةٌ، أو تَعْمَى عنها عينٌ باصرةٌ، فالقرآن ورد بأعذب المقاطع، وأيسر المواقف [١٦]. والتناسب الصوتي للفواصل وثيق الصلة بوظيفة الصوت اللغوي في تأليف بنيتها الصرفية، وتشكيل قيمها الإعرابية، وعلاقاتها النحوية [١٧]، وبيان ذلك على النحو التالي:

١- دلالة قيد المقطع الصوتي في البنية الصرفية لفاصلة سورة (النازعات) في قوله: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا **نَّخِرَةً**﴾ [١١]، وفي الفاصلة قراءتان: ﴿**نَخِرَةً**﴾، و﴿**نَاخِرَةً**﴾ [١٨]. وتبدو **القيمة الصوتية** في التنوع الحركي لصيغة الفاصلة بتغيير المقطع الأول القصير المفتوح «**ص ح**» لقراءة: ﴿**نَخِرَةً**﴾ إلى مقطع طويل مفتوح «**ص ح ح**» في قراءة: ﴿**نَاخِرَةً**﴾، ولقد عوَّل كثيرٌ من النحاة والقراء على قيمة صوت **الفتحة الطويلة** في استحسانهم الأداء القرآني بقراءة: ﴿**نَاخِرَةً**﴾ مراعاة للتناسب الصوتي في صيغ الفواصل الثمانية الواردة على بناء «**فَاعِلَة**»: ﴿**ٱلرَّاجِفَةُ* ٱلرَّادِفَةُ* وَاجِفَةٌ* خَٰشِعَةٌ* ٱلْحَافِرَةِ* خَاسِرَةٌ* وَٰحِدَةٌ* بِٱلسَّاهِرَةِ**﴾ [١٩].

وللمقطع الصوتي قيمة صرفية في تنوع اشتقاق كلمة الفاصلة، فـ ﴿**نَخِرَةً**﴾ على بناء «**فَعِلَة**» صفة مشبهة باسم الفاعل، و﴿**نَاخِرَةً**﴾ على بناء «**فَاعِلَة**» اسم فاعل من الثلاثي «**نَخِرَ**». أما **القيمة الدلالية** لصوت الحركة في مقطع الكلمتين، فيكشفه اختلاف

توجيهات النحاة دلالتَها على ثلاثة أوجه:

- **أولهما، يرتكز أبو زكريا الفراء على جذر الكلمة ومعناها اللغوي**؛ فيجعل الكلمتين بمعنى واحد، كـ «طامِع، وَطَمِع»، و«بَاخِلِ، وَبَخِل» (٢٠).

- **ثانيهما، يرتكز الزمخشرى على المعنى السياقي**؛ فيجعل القراءة بصيغة «**فَعِلَة**» أوقع وأبلغ من صيغة «**فَاعِلَة**» (٢١)، فالمبالغة في تصوير «**بِلَى**» العظام كانت دافعًا إلى العدول عن التناسب الصوتي مع فواصل أخرى وردت صيغها على بناء «**فَاعِلَة**».

- **ثالثهما، يعوّل السمين الحلبي على المعنى الصرفي** في تنوع اشتقاق صيغة الفاصلة؛ فقراءة: ﴿**نَاخِرَةً**﴾ دالة على ذات فاعلة صدر عنها الفعل المُكْتَسب المتجدد مع توافر أسبابه، أما قراءة: ﴿**نَخِرَةً**﴾ فدالة على ذات فاعلة، ومعنى طبيعي غريزي؛ فالمعنى ثابت في صيغة الصفة المشبهة، دون صيغة اسم الفاعل (٢٢).

وبناء على ذلك؛ اختلف المعني اللغوي للفاصلة على أساس مفهوم "بِلَى" العظام وحالتها؛ فالعظام «**النَّخِرَة**» بالية غير متآكلة، أما العظام «**النَّاخِرة**» فَبَالية متآكلة تنخرها الرياحُ؛ فتُصدر صوتًا عندما تتخللها حركتها.

وفي اعتقادي – مجتهدًا – أنّ الأداء بكلتَا القراءتين ذو دلالات صوتية في سياق الاستفهام الإنكاري التعجبيّ المُشْرَب باستهزاء المشركين وسخريتهم من خبر «البعث بعد الموت»، حيث جاء الأسلوب مُكرَّرًا جامعًا بين المَحَلّ «الحَافِرة»، والحَالّ فيه «العظام النَّخِرة» في الفاصلتين: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي **ٱلْحَافِرَةِ*** أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا **نَّخِرَةً**﴾، وقد قُطِع الاستفهام الثاني إلى «البدلية»، أو على تقدير فعل قول محذوف دلّ عليه فعل الاستفهام الأول، وهذا يُقوّي عندي أن القولين لم يصدرَا عن قائل واحد، بل عن جماعات مختلفة تناقلته فيما بينها، ثم اختلفوا في تلقيهم النفسيّ له بين منكر، ومتعجب، ومستهزئ. وتتسق الدلالة النحوية مع الأداء الصوتي لصيغتَى الفاصلة، فأداء ﴿**نَاخِرَةً**﴾ ممطولة الحركة يُشْعِر ببُعْد حقيقة البعث عن تصور الكافرين لها، فكانت الصيغة بمقطعها الصوتي الطويل مناسبة لمعنى الإنكار في تركيبَي الاستفهام دلاليًّا وسياقيًّا، أما الأداء بـ ﴿**نَخِرَةً**﴾ بمقطعها القصير المُجْتَزَأ من الحركة الطويلة؛ فيُشعر باستهزاء المشركين عندما تُؤَدَّى القراءةُ بسكتة خفيفة بين التابع ومتبوعه ﴿**عِظَامًا نَّخِرَةً**﴾، وكأنّ تابع النعت مستَأنفٌ بنبر مكسور على مقطع صيغته الثاني – الخاء -، ثم هبوط قرار النغمة مع المقطعين الأخيرين في نهاية الفاصلة بأداء ساخر منهم.

٢- دلالة قيد الفاصلة القرآنية بتعاقب صوتين لغويين: يتنوع إيقاع الفواصل بالوقف على رءوس الآي المنوَّنة أو بوَصْلها، فبينما تُظهِر حركة الوصل صوت تنوين روّيها المتكرر ناصعًا، تعتدل نغمته ثم يهبط قرارُها عند سكون الحركة بالوقف على روّيها. ولمراعاة التنوع الصوتي في الأداء القرآني أثرُه في دلالات التركيب اللغوي، وموقعه من نفس المتلقي. **ولم أجد في ختمتي لكتاب الله العزيز غيرَ تنوين النصب قيدًا لرويّ**

فواصل بعض سور القرآن الكريم[٢٣]، إذ يصير صوت «نون» التنوين «ألفًا» ساكنة في حال الوقف على لفظة الفاصلة المنصوبة.

ويُبَرِّر جُلُّ علمائنا القدامى تنوين صرف الممنوع من الصرف بالتناسب الصوتي لِرَوِيّ الفواصل، كصرف فاصلة: ﴿**سَلَسَبِيلًا**﴾ [١٨] حملًا على صرف فاصلة: ﴿**قَوَارِيرَا**﴾ [١٥-١٦] في سورة **(الإنسان)**، لكنّ قراءة: ﴿**سَلَسَبِيلَ**﴾ غير مصروفة -عند طلحة بن مصرف- تؤكد أنها علمٌ منقول عن الصفة، يجوز صرفه ومنعه من الصرف كنظائره في العربية، فكان الصرفُ لمراعاة الوصفية والتنكير، ومنعُ الصرف لمراعاة العلمية والتعريف [٢٤]. وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنّ التناسب الإيقاعي صدر عن تقييد الفواصل بتنوين النصب بـ «الألف»، أو بصوتين في حالَي الوصل والوقف، وليس صادرًا عن صرف الممنوع من الصرف، بدليل ثبوت «الألف» مع فاصلتي: ﴿**سَلَاسِلَاْ**﴾، و﴿**قَوَارِيرَاْ**﴾ في رسم المصحف حال منعهما من الصرف. فالمسألة - في نظر البحث - هي أن التنوين والوقف عليه بـ «الألف» صوتان لغويّان لهما قيمة صرفية في جواز صرف الكلمة، أو منعها من الصرف.

قد يُقال إنّ «الألف» مشبعةٌ من فتحة الروّي قياسًا على إشباع حركة روّي القوافي في الوقف، غير أن تكرار لفظ الفاصلة برسم «الألف» مرة أخرى في صدر الآية بعدها يبرر ما ذهب إليه البحث في تحليله [٢٥]. وعطفًا على ذلك؛ فإنّ إشباع الحركة مُلْزِمٌ في القوافي، ولكنّه غيرُ مُلْزِمٍ في الفواصل، إذ وردت لفظة الفاصلة في سورة **(الأحزاب)** مُشبَعة في قوله: ﴿**اَلسَّبِيلَا**﴾ [٦٧]، وغير مُشبَعة في قوله: ﴿**اَلسَّبِيلَ**﴾ [٤]، ومن ثمّ لا يُقال حينئذ -كما ذهب بعض علمائنا القدامى- إنّ الإشباع في فاصلتَي: ﴿**اَلظُّنُونَا**﴾ [١٠]، و﴿**اَلرَّسُولَا**﴾ [٦٦] كان لتناسب الفواصل صوتًا وإيقاعًا.

بحثَ فريقٌ آخر من النحاة التناسبَ الصوتيّ على المستوى الأفقي لتركيب آية الفاصلة، فجعلوا تنوين الفاصلة بـ «الألف» قيدًا لتمكُّنها، وتعدُّد القراءة في كلمة ﴿**سَلَاسِلَاْ**﴾ بالصرف وعدمه لمجاورتها كلمتين مصروفتين بالعطف في قوله: ﴿**سَلَاسِلَاْ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا**﴾، أو على البدل في قوله: ﴿**قَوَارِيرَاْ* قواريرَاْ مِن فِضَّةٍ**﴾، وهو مبني على التكرار المُبيِّن أصلَ المبدَل منه، ولولا ذلك التكرار لما حَسُن أنْ يكون الأول فاصلة؛ لقوة ارتباط الصفة بموصوفها [٢٦].

إنّ السياق الصوتي لَيثبتُ سطوةَ صوت «التنوين» على إيقاع سورة **(الإنسان)** كاملة، حيث تكرر إحدى وسبعين مرة، فضلًا عن صوت «النون» الساكنة في بعض الفواصل، و«النون» -عند أهل الأداء القرآني- صوت تستغرقهم نغمته وإيقاعه إظهارًا، وإدغامًا، وإخفاءً، وإقلابًا؛ لتأثيره القوي في نفس المتلقي وجذب انتباهه إلى المعاني الكريمة. وذلك ما قصدتُ إليه في فهمي التناسبَ الصوتيّ وصلته بوظيفة الصوت اللغوي في تراكيب الفواصل، وقيمها الإعرابية، والصرفية، والدلالية.

ثانيًا- دلالات قيد الأدوات النحوية في الفواصل.

تصير الأدوات النحوية قيدًا لبعض الفواصل مراعاة لخصائص التركيب اللغوي ودلالاته حين تتجاوز الدلالة حدود الجملة النحوية الواحدة إلى علاقات الجمل، وهذا معروف بالتعلق الدلالي [٢٧]، ومن شواهده القرآنية ما يلي:

١- قيد فعليَّة فواصل سورة (التكوير) بدلالة «إذا» الشرطية في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [١]، وإحدى عشرة فاصلة بعدها، حتى تأتي الفاصلة الرابعة عشرة: ﴿عَلِمَت نَفسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [١٤] جملة جوابٍ لها. وقد رُوعِي ذلك التشاكل التركيبي في صدر سورة **(الإنفطار)** في قوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنْفَطَرَت﴾ [١]، وأربع فواصل بعدها، ثم تقع الفاصلة الخامسة: ﴿عَلِمَت نَفس مَّا قَدَّمَت وَأَخَّرَتْ﴾ [٥] جوابًا لشرطها.

فالنمط التركيبي للآيات بعد أداة الشرط **«إذا»** جملة اسمية ذات طرفين: الأول اسميّ، والآخر فعليّ. وعليه جاء كلُّ ما في القرآن الكريم بهذا المعنى وذلك الاستعمال. ويعتمد النحاة على الطرف الفعلي للجملة – فواصل الآي- لإثبات فعلية جملة الشرط بعد **«إذا»** تأويلًا لما خالف اطراد القاعدة المُوجِبة دخولَها على جملة فعلية تتعلق بجملة جواب شرط تالية لها، فلا تتقدم عليهما؛ فللأداة وشرطها صدارة الكلام بخلاف **«إذا»** الفجائية التي لا تتصدَّر ولا تحتاج جوابًا؛ بل تختص دلالتها بزمن «الحال» وبدخولها على جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهَا **فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ**﴾ [طه:٢٠] [٢٨].

وفواصل الآي الفعلية -عند **جمهور البصريين**- قرينة لفظية على فعلية جملة الشرط. والاسم المرفوع بعد «إذا» معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده، فقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾، و﴿إِذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنفَطَرَت﴾ على تقدير: «إذا كُوِّرتِ الشمسُ كُوِّرَتْ»، و«إذا انفطرتِ السماءُ انفطرتْ».

أما **الكوفيون** فيرون فعليَّة جملة الشرط من غير حذف، فالاسم بعد الأداة مرفوع بالفعل بعده، لكنّ **أبا الحسن الأخفش** أعرب المرفوع «مبتدأ»، وخبره جملة فعلية، مُجيزًا دخول «إذا» المتضمنة للشرط على جملة اسمية، مخالفًا بذلك جمهور الفريقين[٢٩].

وأبنية أفعال جمل الشرط في السورتين **مقيَّدة بصيغة المبني للمفعول** في جميع الفواصل، ما عدَا الفاصلة الثانية لسورة **(التكوير)**: ﴿ٱنْكَدَرَت﴾، والفاصلتين الأولى والثانية لسورة **(الإنفطار)**: ﴿ٱنْفَطَرَتْ﴾، و﴿ٱنْتَثَرَتْ﴾، فهي مبنية للمعلوم بصيغة المطاوعة **"انْفَعَل"**، وإسنادها النحوي مجازي لا حقيقي، وبذلك تتسق دلالتها مع غياب فاعلها الحقيقي في الأفعال المبنية للمفعول؛ إمّا للعلم به، وإما لهيبة تلك الأحداث التي تشخص لها الأبصار، وتذهل عمّن أحدثها إلّا مَنْ قدّم لحياته وآمن بها. وصيغ تلك الأبنية دالّة على زمن «المضي»، غير أنّه قيدتها بزمن «الاستقبال» دلالتان، **دلالة نحوية** تخصّ ظرفية «إذا» المستقبلة ومعناها الشرطي. و**دلالة سياقية** تمثلها وحدة موضوع الخطاب

القرآني في الإخبار عن علامات يوم القيامة.

ورغم تناظُر الأنماط التركيبية للأداة وجمل الشرط المتفرّعة بـ «واو» العطف، فإنّ جوابَيْ أشراطها تقيَّد مدلولاهما بقيد دلالي للشرط المتصل به في السورتين، فقوله: ﴿عَلِمَت نَفسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [١٤] متصل بقوله: ﴿وَإِذَا ٱلصُّحُفُ نُشِرَت﴾ [١٠] حين قرأها أَرْبَابُها فَعَلِمُوا مَا أحضرت نفوسهم. وقوله: ﴿عَلِمَت نَفس مَّا قَدَّمَت وَأَخَّرَتْ﴾ [٥] مُتَّصِل بقوله: ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعثِرَتْ﴾ [٤] حين كانت القبور في الدنيا، فيذكرون ما قَدَّموا فيها وما أخَّروا في العقبى، فكانت كلُّ خاتمة لائقة بمكانها من السياق القرآني [٣٠].

٢- قيد تركيب «إذا» مع أفعال الفواصل بدلالة «واو» القسم: تأتي «الواو» بمعنى القسم حملًا على «الباء» في معناها، وإعمالها «الجر» في المُقْسَم به. وهي قيد تركيبي دلالي لبعض فواصل القرآن الواردة في جملة مكونة من (واو القسم + المُقسَم به + إذَا + فعل الفاصلة)، **لا يتفرع عنها أنماط متماثلة**، كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم:١]. **أو يتفرع عنها**، كالآيتين (١٧، ١٨) من سورة **(التكوير)**، وأول ثلاث آيات من سورة **(الشمس)**، وأول آيتين من سورة **(الليل)**. **أو يتفرع عنها تركيبُ قسَم آخر لا يماثله في نمطه التركيبي**، كالآية (٣٤) من سورة **(المدثر)**، والآية (١٨) من سورة **(الانشقاق)**، والآية (٤) من سورة **(الفجر)**، والآية (٢) من سورة **(الضحى)**. وفيما يلي تحليلٌ للقيود التركيبية والدلالية والزمنية لـ **«واو»** القسم في تلك الفواصل الكريمة:

أ) القسَم بـ «الواو» قيدٌ لدلالة «الواو» المتكررة في تراكيب الآي بعدها، حيث ذهب **الخليل بن أحمد** -ووافقه جمهور النحاة- إلى أنّ «الواو» الأولى بمعنى القسم، و«الواوات» المكررَّة بعدها بمعنى العطف؛ فكان قسَم الله -تعالى- على أمر واحد [٣١].

وبناء على ذلك، تكون جملة جواب القسَم للتركيب الأول دون غيره، فلم يجعل **أبو جعفر النحاس** الوقفَ تامًّا على رءوس الآيات الواردة في سياق القسَم حتى يُوقَف على رأس آية جملة جواب القسم؛ فبها تمام المعنى [٣٢]. لكن **ابن يعيش** تأوَّل ذلك -معترفًا بضعف تأويله- بأن جميع الواوات بمعنى القسَم، فجملة الجواب للقسَم الأول، ثم تصير قرينة لفظية على حذف أجوبة الأقسَام السابقة عليه المتناظرة في نمطها التركيبي [٣٣].

ب) قيد القسَم بـ «الواو» مانعٌ لخروج «إذا» عن دلالة الاستقبال ووظيفة الشرط؛ مراعاة لتناسب أساليب الفواصل وعدم فساد معانيها. فالقسَم بـ «الواو» إنشاءٌ لا خبرٌ؛ بدليل وجود جواب له، ولو كانت «إذا» للشرط لكان القسم مُعَلَّقًا عليه، والله -تعالى- أقسَم من غير شرط مُعلِّق لقَسَمه، فـ «إذا» جاءت للظرفية الزمنية المحضة التي يُراعَى فيها حالُ المُقْسَم به لا المُقْسِم -سبحانه- فهو القديم الذي لا يحده زمان أو حال [٣٤].

جـ) يترتب على القيد الزمني السابق لظرفية «إذا» قيدُ دلالة أفعال الفواصل بالزمن السياقي لا الزمن الصرفي، وجاء أغلبها بلفظ الماضي في عشر فواصل، وبلفظ المضارع في ثلاث فواصل على معنى الحال؛ مراعاة للمقسَم به ولغرض سياقي يقصد

إلى أنّ المُقْسَم عليه أمور ثابتة في علم الله، فالقسم يأتي لتأكيد الخبر وتمكينه في نفس متلقيه بدفع الاحتمال وإزالة الشكّ عنه. فهذا **وجهٌ لتناسب الدلالات الزمنية في ذلك النمط من أساليب القسَم القرآني**، فإنّ وقوع «إذا» بعد القسَم جرّدها من زمن الاستقبال ووظيفة الشرط، فاكتسبت أفعال الفواصل المضافة إليها دلالة الحال، بقطع النظر عن ألفاظها، وقد راعى المُعْرِبون ذلك التناسب عند توجيه قوله تعالى: ﴿والنَّجمِ إِذَا هَوَىٰ﴾، فعامل الظرف فعلُ قسمٍ محذوفٍ؛ تقديره: (أُقْسِم بالنجم زمن هَوِيِّه) [٣٥]، فإن زمن «هَوِيّ» النجم مقارنٌ لزمن القسَم، ويُقاس على ذلك أساليب القسم القرآني في فواصل السور المُسْتَقْرَأة سابقًا تلك التي تشاكلت أنماطها التركيبية.

د) قيد القسَم بـ «الواو» في توجيه معاني أساليب الفواصل، فأنماط جمل جواب القسَم بها **خبرية فعلية، فعلها مضارع** مؤكد بـ «اللام، والنون» مع فاصلة **(الغاشية)**: ﴿**لَتَرۡكَبُنَّ** طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [١٩]، **أو فعلها ماض** مؤكد بـ «قد» في فاصلتَي **(الشمس)**: ﴿**قَدۡ أَفۡلَحَ** مَن زَكَّىٰهَا* وَ**قَدۡ خَابَ** مَن دَسَّىٰهَا﴾ [٩-١٠]، أو ماض منفي بتكرار «ما» النافية في فاصلة **(النجم)**: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُم وَ**مَا غَوَىٰ**﴾ [٢]، وفاصلة **(الضحى)**: ﴿**مَا وَدَّعَكَ** رَبُّكَ وَ**مَا قَلَىٰ**﴾ [٣].

أو **خبرية اسمية منسوخة** مؤكدة بـ «إنّ، واللام» مع أربع فواصل: ﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾ [المدثر:٣٥]، و﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير:١٩]، و﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل:٤]. أما فاصلة **(الفجر)**: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾ [١٤] فيعتمد المُعربون في توجيهها على اختصاص «الواو» بالقسَم غير الاستعطافي – تأكيد الجمل الخبرية- في عدم جواز إعراب جملة الفاصلة الخامسة: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ جوابًا للقسم بـ «الواو» في فاصلة: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [١]؛ لأنّ «باء» القسَم -دون غيرها من حروفه- تختص بتأكيد الجمل الإنشائية في القسَم الاستعطافي، وتأكيد الجمل الخبرية في القسَم غير الاستعطافي [٣٦].

وذكر **المرادي** أنّ فريقًا من النحاة أجاز وقوع الفاصلة جوابًا بتضمين «هلْ» معنى «إنّ»، وهو قول فيه ضعف [٣٧] من جهة تضمين جملة الطلب معنى الخبر المؤكَّد، فيُنْجِز عمقُها معنى لا تكشفه بنيةُ سطحها؛ ووجه ضعفه ظاهرٌ من السياق اللغوي للآيات، حيث وقع تاليًا لها جملةٌ طلبيةٌ أخرى لا تحتمل الخبرية هي: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ* إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ﴾ مفرَّعة بجملِ فواصل أخرى بالصلة والعطف، قبل ذكر جملة جواب القسَم مع فاصلة: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾. وقد فُصِل بين جملتَي الطلب، رغم مشاكلتهما الأسلوبية والدلالية لعلاقة تفصيل سبب القسَم وبيان خطورته، ومن ثمّ فإنّ تناسب التراكيب شكلًا ودلالة أقوى من حمل بعض الأساليب على بعضٍ في معانيها.

لذلك **يرى البحث** أنّ آيات الفواصل ذات الجمل الطلبية مُعترضَةٌ بين جملة القسم وجوابه لفصلهما فصلًا نحويًّا لا دلاليًا؛ لغرض سياقي هو تقرير عظمة القسَم، وتهيئة المخاطبين به في السورة، وحثّهم على إعمال عقولهم والتفكُّر في أحوال العباد الظالمين

ومآلهم تحذيرًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرصَادِ﴾ والله أعلم بمراده! ولو فعَّلنا في ذلك ظاهر السياق القرآني وفنون أساليبه المعجزة؛ لمَا كان ثمة داعٍ إلى إدراج البلاغيين ذلك الشاهدَ القرآنيّ في حذف جواب القسَم، كما فعل **يحيى بن حمزَة العلوي**، فرأى الجوابَ بجملة الطلب مُحتَمِلًا تمامَ الفائدة به، أو مُحْتَمِلًا غيرها بالحذف بتقدير: **(لَتُعَذَّبُنّ)**، ودليل حذفه قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعادٍ إِرَمَ ذاتِ الْعِمادِ﴾ [٣٨]. فكان يجب عليه أن يتجاوز في تحليله مكونات المعنى النحوي لأسلوب القسَم إلى علاقات الجمل، وما يعتريها من إطالة بمقيدات التفريع بالعطف والصلة والفصل، جعلت الفواصل الأربع عشرة الأُوَل من سورة **(الفجر)** آخذًا بعضُها بحجز بعض، وهذا سمت النظم القرآني المعجز وديدنه.

ثالثًا- دلالات قيد الصيغة الصرفيّة ومبناها في الفواصل.

يقيس النحاة فواصل القرآن على قوافي الشعر [٣٩] في موقعهما التركيبي، والوقف عليهما المُؤْذِن بتمام المعنى، فالفاصلة – كالقافية - قيدٌ لمعاني النحو وعلاقاته في جملة البيت أو تركيب الآية. ولمّا كانت الفواصل مناط تمام معاني الآيات؛ بُنيت ألفاظها من صيغ صرفية مرهونة في تحليلها اللغوي بأصولها الاشتقاقية وتنوع معانيها [٤٠]. ولفظة الفاصلة ذات مظهرين، مجرد «وزنها وصيغتها»، وآخر مادي «حروفها وحركاتها» [٤١] وبهما تتشكل دلالتها الصرفية، فتصير صيغتها قيدًا أسلوبيًّا في السور، كما تُبيّنه الشواهد التالية:

١- دلالات قيد «الذات» بصيغة «فَعِيل» في فواصل سورة (الفتح): الدلالة هنا باعتبار ما يتعلق به فعل الصيغة بـ «الذات» تعلُّقًا نحويًّا مخصوصًا لا باعتبار أصل لفظها المشتق، فالصيغة واحدة ودلالاتها متعددة في سياق الفواصل [٤٢]. ودلالة «الذات» في صيغة «**فَعِيل**» **إما لوقوع الحدث منها** فتكون بمعنى «فاعل»، أو **لوقوع الحدث عليها** فتصير بمعنى «مفعول». ولم يتخلّف عن ذلك غيرُ أربع فواصل **أولها**، ﴿مَصِيرًا﴾ [٦]، وهي مصدر ميمي شاذ من الأجوف الثلاثي «صار»، قياسه «مصَار»، كـ «معاش»[٤٣]، واستُبدِل شاذُّ الصيغة بمقيسها لقيد الفواصل بصيغة «فَعِيل». **وثانيها**، ﴿أَصِيلًا﴾ [٩] من ألفاظ وقت غروب الشمس، **وثالثها**، ﴿بُورًا﴾ [١٢] بمعنى «الهلاك» عند أزد عمان، وذكر **الأخفش** أنه اسم جمع، كـ «اليهود» مفرده «الهائِد» [٤٤]. وهي عند **الفراء** وأكثر النحاة مصدر، وعند بعضهم: جمع اسم الفاعل «بائِر»، أي: «هالك»[٤٥]. **ورابعها**، ﴿تبديلًا﴾ [٢٣] مصدر للثلاثي مضعف العين «بَدَّل».

ولم تكُ تلك الصيغ بمعزل عن دلالات التركيب وعلاقاته النحوية، وبيانها على النحو التالي:

أ) دلالة قيد صيغة «فَعِيل» بتعدد وظيفة الخبر في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ **عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [١٢]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللهُ **عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾ [٧، ١٩]. ولمزاوجة تكرار الصيغ أسرارٌ من دلالات السياق، **فالفاصلة الأولى** اتصلت بمعاني الآية من نزول السكينة، وزيادة

الإيمان، وفتح المؤمنين مكة، وهذا يقتضي علم الله وحكمته. أما **الفاصلتان الثانية والثالثة** فارتبطتَا بمعاني الغضب والعذاب والغنائم فناسبها عزته سبحانه وحكمته [٤٦].

ومن مزاوجة الفاصلة بنفس النمط التركيبي للجملة المنسوخة بـ «كان» قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ **غفورًا رَحِيمًا**﴾ [١٤] لاتصالها بمعاني صدر الآية التي تدور حول مُلك الله السمواتِ والأرضَ، ومشيئته في المغفرة لمَنْ يشاء، وتعذيب مَنْ يشاء.

ب) دلالة قيد صيغة «فَعِيل» للمبالغة، وصيغة «اسم الفاعل» في نمط العطف التركيبي في فاصلة: ﴿إِنَّا أَرسَلنَٰكَ **شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**﴾ [٨]، وقد تشابهت تركيبيًّا مع فاصلتَي سورة **(الأحزاب)**: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرسَلنَٰكَ **شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيراً* وَداعِياً** إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ **وَسِراجاً مُنِيراً**﴾ [٤٥، ٤٦]، فالوقف على ثانيتهما تمامٌ لمعاني الأحوال المتعاطفة نحويًّا وسياقيًّا، وفاصلة سورة **(الفتح)**: ﴿نَذِيرًا﴾ تمام معانيها النحوية فقط، أما قوله: ﴿تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ أو فاصلة قوله: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكرَةً وَأَصِيلًا﴾ [٩] فهي تمام معانيها السياقية؛ لتعلُّق الآيتين بـ «لام» التعليل، وتقييد أحوال النبي مع الرسالة الخاتمة بنتائجها الماثلة في الإيمان بالله، وتعزيره، وتسبيحه بكرةً وأصيلًا، ويقوي ذلك المذهب مَجِيْئُ فعل التسبيح منصوبًا على حذف «النون» مشاكلة لنصب الأفعال في سياق الآية قبله [٤٧]، ولم يُضيّق المفسّرون واسعًا في دلالات الضمائر؛ فأجازوا عودها على الرسول في الفعلين: ﴿تُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ دون الفعل: ﴿تُسَبِّحُوهُ﴾ الذي اختص به الله تعالى وحده.

غير أني أميل إلى عودها على الله -تعالى- استمساكًا بتوافق مبانى الضمائر في آية الفاصلة، ووحدة مراجعها، ومراد الله منها، حين جمع الإيمان به وبرسوله، ثمّ خصَّ ذاته بالتسبيح دون غيره، لتتسق دعوة التسبيح مع أسباب التبجيل والتعظيم والتوقير لذاته العليَّة. ومن جهة أخرى؛ كان تعدد أحوال النبي -صلى الله عليه وسلم- بالعطف لاختلافها لفظًا ومعنى، ورغم أنّ صيغتَي: ﴿**شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا**﴾ اسمَا «فاعل» على غير وزن فاصلة ﴿**نَذِيرًا**﴾ «فَعِيلًا» التي كانت قيدًا بارزًا في فواصل السورة - فإنّ الدلالة الصرفية على «الذات» حققت شرط اشتقاق صيغ الأحوال، وتناسب ألفاظها المعطوفة على نحو ما يستبين من دراسة القيد التالي.

جـ) دلالة قيد اختلاف معاني صيغة «فَعِيل» وعلاقاتها النحوية في الفواصل، فما جاء منها بمعنى «مفعول» شغل وظيفة **«النعت» لمنعوتات مذكورة** ذات دلالات متقاربة، كقوله: ﴿**نصرًا** عزيزًا﴾ [٣]، ﴿**فوزًا** عظيمًا﴾ [٥]، ﴿**أجرًا** عظيمًا﴾ [١٠، ٢٩]، ﴿**فتحًا** قريبًا﴾ [١٨، ٢٧]، **أو لمنعوت محذوف**، كقوله: ﴿فَإِنَّا أَعتَدنَا لِلكَٰفِرِينَ **سَعِيرًا**﴾ [١٣]، أي: نارًا مُسَعَّرَةً. **أما الصيغ الواردة بمعنى «فاعل» -ومنها صيغ المبالغة المحوَّلة عن اسم الفاعل-** فتشغل وظيفة **«الحال»**، كقوله: ﴿إِنَّا أَرسَلنَٰكَ **شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرا**﴾ [٨]، أو **«المفعول به»** في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُونَ **وَلِيًّا** وَلَا **نَصِيرًا**﴾ [٢٢]. أو **«مستثنى»** في قوله: ﴿بَل كَانُواْ لَا يَفقَهُونَ إِلَّا **قَلِيلًا**﴾ [١٥].

نأخذ من قيود تلك المزاوجات في الفواصل مناسبة دلالات صيغها الصرفية خصائصَ ألفاظها الإعرابية، فصيغ «**فَعِيل**» أوصاف مشتقة، ووظائفها النحوية «أخبار، ونعوت، وأحوال»، ومن المعلوم أنّ الوصف جنس يشملها جميعًا [٤٨]، ولذلك تأوّل النحاة كلَّ صيغة لا تقع وصفًا مشتقًّا، كفاصلة قوله: ﴿قَوْمًا **بُورًا**﴾ [١٢] عند القائلين بأنها مصدر؛ كي تتسق دلالات الصيغة الصرفية مع شرط إعراب لفظها نعتًا، **وإنْ كنت أميل إلى أنّ اللفظة باقية على اشتقاقها، وما غَيّر لفظَها إلا جمعُ التكسير لصيغة اسم الفاعل «بَائِر»**؛ فلو كانت مصدرًا؛ فهي مِن «بَارَ، يَبُورُ، بَوْرًا، وبَوَارًا» حملًا على فاصلة سورة **(إبراهيم)**: ﴿وَأَحَلُّواْ قَومَهُم دَارَ **ٱلبَوَارِ**﴾ [٢٨]، وليس في استبدال المصدر «بُورًا» على لغة أزد عمان بمصدره القياسي «بَوْرًا» أو «بَوَارًا» مبررٌ، كتناسب أرداف صيغ الفواصل بـ «الياء»، فلم يك مجيؤها بـ «الواو» إلا لكسر إيقاع ردف «الياء» المطرد لقرع آذان المخاطبين بها، وإنذارهم بعقاب الله، والتنبيه على فسادهم وهلاكهم؛ لذا لم تتعدَّ المزاوجةُ الصوتيةُ للحرفين الصناعةَ الصرفيَّة بحمل بعض الصيغ على بعض، كالمنسوب من «فَعُول، وفَعِيل»، أو «فَعُولَة، وفَعِيلَة»، على نحو ما بيّنه الصرفيون العرب [٤٩].

٢ـ دلالة قيد فواصل سورة (المنافقون) بصيغتَي اسم الفاعل والفعل المضارع وهي: ﴿لَكَٰذِبُونَ [١]، مُّستَكبِرُونَ [٥]، ٱلفَٰسِقِينَ [٦]، ٱلخَٰسِرُونَ [٩]، ٱلصَّٰلِحِينَ [٥]﴾، و﴿يَعمَلُونَ [٢]، لَا يَفقَهُونَ [٣]، يُؤفَكُونَ [٤]، لَا يَفْقَهُونَ [٧]، لَا يَعلَمُونَ [٨]، تَعمَلُونَ [١١]﴾ فنسبة وقوع كل صيغة منهما خمسون بالمئة تقريبًا من جملة فواصل السورة، ولتلك المزاوجة دلالاتٌ صرفية ونحوية، وسمات أسلوبية عند تقييد التراكيب اللغوية بهما في السياق القرآني نستعرضها كالآتي:

أ) صلاحية كل صيغة صرفية للمعاقبة النحوية في تراكيب الفواصل، إذ يصحُّ معاقبة صيغ اسم الفاعل المعرّف بـ «أل» للموصول الاسمي والفعل المضارع «صلته» في ثلاث فواصل هي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهدِي ٱلقَومَ **ٱلفَٰسِقِينَ**﴾ [٦]، و﴿فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ **ٱلخَٰسِرُونَ**﴾ [٩]، و﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ **ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾ [١٠]، فيُقال -والله أعلم بمراده-: «الذين يَفْسُقُون»، «الذين يَخْسَرُون»، «القوم الذين يَصْلُحُون»، فالنحاة جعلوا معنى الصلة من معاني «لام» التعريف إذا دخلت على اسم مشتق. كما يصلح معاقبتهما النحوية أيضًا في موقع الخبر، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلمُنَٰفِقِينَ **لَكَٰذِبُونَ**﴾ [١]، و﴿وَرَأَيتَهُم يَصُدُّونَ وَهُم **مُّستَكبِرُونَ**﴾ [٥]، فيقال: "لَيَكْذِبُون"، "يَسْتَكْبِرُون".

ولا يمنع كذلك من معاقبة صيغة المشتق صيغةَ المضارع نحويًّا في الفواصل- مانعٌ غير «**أنّى**» في فاصلة: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ **أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**﴾ [٤] فهي بمعنى «**كيف**» متعلقة بحال محذوفة عاملها فعل الفاصلة الذي تقيّدت به، ولولا ذلك القيد الاستعمالي ودلالته السياقية؛ لعاقبت صيغة مفعول «مَأْفُوكُون» صيغة فعلها المضارع المبنيّ للمفعول: ﴿**يُؤفَكُونَ**﴾ [٥٠].

أما باقي الفواصل فتجوز فيها المعاقبة، فيقال: «ما كانُوا **عامِلين**»، «ولكنّ المنافقين **غيرُ فاقِهين**»، «ولكنّ المنافقين **غيرُ عالِمين**»، «والله خبير بما أنتم **عالِمون**»، «فهم **غيرُ فاقِهين**». فالتعاقب الصيغي مبني على صحة التركيب نحويًّا، وأمن اللبس في المعنى، وعلى الخصائص المشتركة بين اسم الفاعل والفعل المضارع المُوجِبة تناوبَهما في العمل النحوي(٥١).

ب) لا تنفي صحةُ المعاقبة النحوية بين الصيغتين أثرَ دلالات السياق في تقييد أسلوب الفواصل بإحدى الصيغتين دون مثيلتها؛ إذا وُجدت فروق دلالية بينهما في الاستعمال. فصيغة «**فَاعِل**» دالة على ذات مجردة من الزمن، فكانت مساوقة لجهة الحديث عن المنافقين وأخبارهم التي لا تتبدل أبدًا، فأحوالهم وصفاتهم حقائق ثابتة أخبارنا الله بها، فهم «كاذبون، ومستكبرون، وخاسرون»، و«الخاسرون» منهم وممّن لَفَّ لِفَّهم يتمنون يوم القيامة لو كانوا صالحين إذا رجعوا إلى الدنيا؛ لذلك تعدّ صيغ المشتق التي عُقِد عليها سياقُ الآي آكد في إثبات تلك الحقائق وعدم تغيُّرها من التعبير بصيغ الفعل المضارع (٥٢).

أمّا صيغ **المضارع** فناسبت دلالات سياقها القرآني في التعبير عن أمور شأنها التجدد واستحضار وقوعها في سياقات متشابهة، حيث قَيّدت «كان» امتداد الماضي القريب إلى الحال المضارعة في فاصلة: ﴿إِنَّهُم سَاءَ **مَا كَانُواْ يَعمَلُونَ**﴾ [٢]، أو بدلالة "**أنّى**" على الحال في فاصلة: ﴿أَنَّىٰ **يُؤفَكُونَ**﴾ [٤]، أو تعلق أفعال العباد وآجالهم بعلم الله الواسع الذي لا يُحَدُّ، كفاصلة: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا **تَعمَلُونَ**﴾ [١١]، أو بالاستدراك والنفي في سياق أحداث مستمرة تَنَزُّل الوحي بها على النبي -صلى الله عليه وسلم- يخبره بأفعال المنافقين وأقوالهم، ولذلك ناسبت كلُّ فاصلة صدرَ آيتها، فالمنافقون ﴿**لا يَفْقَهُون**﴾ [٧] أنّ خزائن السموات والأرض ملك لله وحده، ومعرفتها تحتاج إلى فطنة ليست من طباع المنافقين، كما أنّهم ﴿**لا يَعْلَمُونَ**﴾ [٨] أنّ لله العزة ولرسوله وللمؤمنين، وأنّه -سبحانه- مُذِلٌّ أعداءَه، ومُعِزٌّ أولياءَه (٥٣).

جـ) قيد إحدى الصيغتين بوظيفة نحوية ثابتة في الأسلوب القرآني للفاصلة، فموقعية صيغة **المضارع** هي "الخبر"، أو معمول يتعلق دلاليًّا بذلك الخبر في الفواصل الخمسة ذات الأسلوب الخبري، باستثناء الفاصلة الرابعة ذات الأسلوب الإنشائي الذي قُصِد به الدعاء باللعنة على هؤلاء المنافقين في قوله: ﴿فَٱحذَرهُم قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ **أَنَّىٰ يُؤفَكُونَ**﴾ [٤]. وكذلك لم تخرج صيغة «اسم الفاعل» عن وظيفة «الخبر» في أسلوب فواصلها، باستثناء الفاصلة السادسة حيث وقعت صيغة المشتق «نعتًا» في جملة الخبر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهدِي ٱلقَومَ **ٱلفَٰسِقِينَ**﴾ [٦]، فتقيُّد الصيغة بموقع الخبر -ومن شرطه عند النحاة أنه دال على معنى ليس في المبتدأ- يدور في فلك الغرض الرئيس من نزول السورة، وهو الأخبار الفاضحة لأفعال المنافقين عند رسول الله، فنحن أمام أخبار متعددة من منظور

الوظيفة النحوية، ومقاصد السياق القرآني ودلالاته.

والتركيب اللغوي لصيغ الأخبار النحوية جزء من قيود دلالية لجملة نحوية مُوَسَّعة في سياق الفاصلة، ففي آية الفاصلة الأولى بُنِيت صيغة الفعل «**شَهِد**» في جُملتَيْ القسَم على الالتفات الصيغي في: ﴿**نَشْهَدُ**﴾، و﴿**يَشْهَدُ**﴾ بتغيير حرف المضارعة؛ دفعًا لتعارُض دلالات التركيب في حال اتحاد ذات الضمير المسند إليه الفعل؛ لذا تقيَّدت جملةُ جواب القسَم الثاني في الفاصلة بذلك الالتفات لتكون جوابًا لفعل القسَم ﴿**يَشْهَدُ**﴾، ثم جاء الاعتراض بجملة: ﴿**وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ**﴾ لأمن اللبس في المعنى؛ فلا يُتَوَهَّم من اتصال فِعْلَيْ القسَم والشهادة أنّ قولهم: ﴿**إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ**﴾ كَذِبٌ باعتبار الخبر[٥٤].

وصيغة الخبر في الفاصلة الخامسة: ﴿وَرَأَيتَهُم يَصُدُّونَ وَهُم **مُّستَكبِرُونَ**﴾ جزء من جملة اسمية «حال» عاملها فعل جملة: ﴿**يَصُدُّونَ**﴾ الواقعة «حالًا» لفعل الرؤية البصرية ﴿رَأَيتَهُم﴾، ولم يكتفِ الأسلوب القرآني برابط «الضمير» في جملة الحال، بل وُظِّفت «واو» الحال في تقوية علاقة **الملابسة** وتأكيد تداخُل مُرَكَّبَي الحالِ من جهة دلالتهما السياقية حتى لا يُتَوهَّم أنّ المنافقين على حالين منفصلتين؛ فحال **الاستكبار** في الفاصلة بصيغة «اسم الفاعل» مُقيَّدة بحال **الصَّدّ** المتجددة بصيغة المضارع.

ومن سمات الأسلوب القرآني أنّه قَيّد الجملة النحوية للفظة الفاصلة وصيغتها بعلاقات مفهومية مع الجمل السابقة عليها، فكل الفواصل - بلا استثناء – جمل نحوية مستأنفة عمّا قبلها بعلاقة التعليل ممّا أدّى إلى تماسك الأنساق اللغوية وانسجام دلالاتها.

٣- دلالة قيد لفظة الفاصلة بهيئتها لا بصيغها في سورة (القارعة): ﴿وَمَا أَدرَاكَ مَا **هِيَه**﴾ [١٠] وهي من المفاريد لوقوعها بلفظ الضمير، فـ «صورته أو هئيته» تعبر عن معنى صرفي عامّ هو عموم الغيبة، ووصفه بأنه «ضمير، منفصل، مفرد، مؤنث، غائب» وصفٌ لمبناه المجرد في التعبير عن موقعه الإعرابي، وبروزه، وتعيينه، وعدده، ونوعه، وتلك قيم خلافية قد تشاركه فيها أو تفارقه ضمائر أخرى[٥٥]. فـ «**معنى**» ذلك الضمير لا يتحدد من كونه «**علامة**» بل بعلاقته التركيبية مع مرجعه؛ لذلك لم يكن له «**صيغة**» صرفية لعدم اشتقاقه من أصل يرجع إليه، فالبحث عن الصيغة مرتبط بالمرجع الاسمي الذي يصلح لمعاقبة الضمير في موقعه، على نحو ما سنبيّنه من مقيدات نحوية وأسلوبية.

وقع ضمير الفاصلة ﴿**هِيَ**﴾ **مُقيَّدًا** بالوقف عليه بـ «هاء» السكت [٥٦]؛ لتمييز إظهار حركة بنائه عن إسكانها في لغات العرب. والقطع بها مستحبٌّ عند القراء والنحاة في مواضع استعمالها من كتاب الله -عز وجل- وليس بغرض توافق رءوس الآي، كما ذهب **ابن قتيبة والزركشي** وغيرهما [٥٧]؛ فقد أثبتها رسمُ المصحف في غير الفواصل في قوله: ﴿لَم يَتَسَنَّه﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وقوله: ﴿فَبِهُدَاهُمُ ٱقْتَدِه﴾ [الأنعام: ٩٠]. فـ «الهاء» قيمة صوتية للوقف المُغَيِّر صوت روي الفواصل المختومة بـ «التاء» المربوطة التي تعد

قيمة صرفية لتأنيث الاسم والصفة في فواصل: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ – رَّاضِيَةٖ – هَاوِيَةٌ – حَامِيَةُۢ﴾، وكذلك المختومة بـ «هاء» الضمير المتحركة في فاصلتَي: ﴿مَوۡزِينُهُۥ﴾، وقد تخللتها فاصلتان رويُّهما «الثاء» و«الشين» هما: ﴿ٱلۡمَبۡثُوثِ – ٱلۡمَنفُوشِ﴾، ويؤكد ما ذهبنا إليه من استبعاد مقولة «**توافق رءوس الآي**» أنّ تمام معاني آيات الفواصل الأربعة الأُوَل هو قوله: ﴿وَتَكُونُ ٱلۡجِبَالُ كَٱلۡعِهۡنِ ٱلۡمَنفُوشِ﴾ [٥]. وتمام معنى الفاصلة السادسة هو الفاصلة السابعة، وتمام معنى الفاصلة الثامنة هو الفاصلة التاسعة؛ لأنّ التركيب النحوي بُنِي على وقوع جواب «أمّا» التفصيلية في غير آية فاصلتها القرآنية.

ولضمير الفاصلة قيدٌ إعرابي، فموقعه خبر لـ ما» **الاستفهامية** المقيدة للنمط التركيبي لآي فواصل صدر السورة: ﴿ٱلۡقَارِعَةُ* مَا **ٱلۡقَارِعَةُ*** وَمَا أَدۡرَاكَ مَا **ٱلۡقَارِعَةُ**﴾ [١-٣]، وتشاكل به أيضًا صدر سورة **(الحاقة)**: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ* مَا **ٱلۡحَآقَّةُ*** وَمَا أَدۡرَاكَ مَا **ٱلۡحَآقَّةُ**﴾ [١-٣]. فكان المتوقَّع –والله أعلم بمراده- أن تكون فاصلة **(القارعة)**: «**فأمه هاوية وما أدراك ما الهاوية**». فإظهار الصيغة الصرفية في موقعها الإعرابي أنسبُ لوقوع الخبر المشتق بدلًا من إضماره -رغم جوازه- فكل ما جاء به السياقُ القرآني ونمطه التركيبي يقترن فيه الاسم الظاهر المكرّر بـ «ما» الاستفهامية الدالة على معاني التعظيم والتعجب والتهويل [٥٨].

وثمة قيدٌ أسلوبي للفاصلة بجملة الاستفهام بوقوعها «مفعولًا ثانيًا» للفعل «**أَدْرَى**» **بصيغة الماضي** في الأنماط التركيبية المتشابهة ومقتضيات سياقها الدلالي، فقد بيّن **مجد الدين الفيروزآبادي** أنّ (وما أَدراكَ) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدرَاكَ مَا هِيَه﴾ يعقبه ما يبين المراد منه، أما قوله: (وما يُدريك) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ فلا يعقبه بيان له [٥٩].

ومن تلك اللمحة الذكية يمكن بحث أثر دلالات السياق في وضع الفاصلة المضمرة «هي» موضع «مرجعه» الظاهر، مستبعدًا فكرة التناسب الصوتي في رويّ الفواصل، فهي -على حد قول **ابن قتيبة**- لا تُغيّر معنى، ولا تَزيده، أو تنقص[٦٠]. **فالدلالة السياقية للسورة تتجه نحو رسم صورة غيبية بكل الوسائل النحوية والأنماط التركيبية** عن يوم القيامة وعلاماته وأحوال العباد عند حسابهم، ففريق موازينه ثقيلة، وعيشته راضية، عبَّرت عنها فاصلة صيغة مشتقة بمعنى «مَفعُول» هي: ﴿رَاضِيَةٖ﴾، أي: مَرْضِيٌّ عنها، وتوافقها -بدلالة متقابلة- مع صيغة فاصلة النهاية لفريق آخر موازينه خفيفة، وعاقبته وخيمة هي: ﴿حَامِيَةُۢ﴾، أي: مُحْمَاة، فهذا سياقٌ فيه من التهويل والتعظيم والتعجب ما فيه؛ لذلك جاء استفهام الفاصلة عن **غيب** مجهول للبشر بفصيلة نحوية هي «**ضمير الغيبة**» في قوله: ﴿وَمَا أَدرَاكَ **مَا هِيَه**﴾ ليكون الجواب عن السؤال: بجملة اسمية حُذِف منها «المبتدأ» لقرينة لفظية في السؤال، فالخبر الموصوف مقصود إليه بتأكيد حقيقة ثابتة صادرة عن علم الله -تعالى- تقرع الآذان بقوله: ﴿نَارٌ حَامِيَةُۢ﴾، أي: «هي نارٌ حاميةٌ».

وبهذا التأويل، وعلاقة السؤال بجوابه يترجح عندي عود ضمير الفاصلة على «هاوية» موافقًا تفسير القائلين بأن الهاوية من أسماء النار، وهي مَهْوًى بعيد أعدّه الله -تعالى- لأهلها (٦١).

٤- دلالات قيد المطابقة العددية في صيغة فواصل سورة (الرحمن): للمطابقة النحوية وجوهٌ تتعلق بالإعراب، والعدد، والنوع، والتعريف، والتنكير. وهي وسيلة لفظية لتماسك المركبات الإفرادية، وتناسب جُمَل الخطاب اللغوي كمَا أنها ترد مقيدات تركيبية للفواصل بأحد وجوهها بوصفها قيمة خلافية بين مباني أقسام الكلم. وعند إحصاء الفواصل المُقيَّدة بلاحقة المطابقة العددية (التثنية) في سورة **(الرحمن)** نجد تكرارها أربعًا وأربعين مرة، فهي في الأسماء ثماني مرات، وفي الأفعال المضارعة ستٌّ وثلاثون مرة. وبينما تشير الدلالة الصرفية لعلامة التثنية إلى المطابقة العددية في أفعال الفواصل، تفيد بيان عدد المطابقة في أسمائها؛ فالنحاة يرونها في فاصلة الفعل: ﴿**تُكَذِّبَانِ**﴾، وغيرها من الأفعال (ضميرين) وعلامتين، وفي فاصلة الاسم، كـ ﴿**جَنَّتَانِ**﴾ وغيرها من الأسماء المثناة أصلين لعلامة التثنية (٦٢).

يُثبت ذلك الإحصاء أنّ قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ جملة محورية في السورة الكريمة تكررت إحدى وثلاثين مرة عَقِب ذِكر الله تعالى كلَّ نِعمة من نِعمه بغرض زجر المكذبين بها مِن الثقلين (٦٣). وهي تُعلِّل مجيء الفاصلة: ﴿**جَنَّتَانِ**﴾ مرتين مثناة لتكون المطابقة العددية بـ «الألف والنون» قيدًا لغيرها من الفواصل، فهي حسب رَوِيها سبع وستون فاصلة متماثلة من هذين الحرفين، مع الأخذ في الاعتبار أنّ بعضها أصلٌ في الكلمة، ولا علاقة له بمعنى المطابقة، وسبع فواصل متقاربة معها بصوت «الميم» مردوفة بـ «الألف» لأنّ مخرجهما الشفتان. ولم يَرِد من الفواصل المنفردة المردوفة على خلاف ذلك غيرُ فاصلتين هما: ﴿كَالفَخَّارِ﴾، و﴿نَارٍ﴾، فصوت (الراء) لا يُقارب صوتَي (النون) و(الميم) في مخرجهما. **ونتيجة ذلك أنّ قيد المطابقة العددية في لفظة الفاصلة أَوْجَدَ ذلك الكَمّ من الفواصل المتماثلة والمتقاربة**، ومِن ثمَّ ظهر أثرُ خصائص ألفاظها الصرفية في تناسب ألفاظ فواصل السورة وإيقاعها الصوتي.

من الفواصل التي وقع خلافٌ بين المفسرين والمُعْرِبين عند توجيهها فاصلة: ﴿**وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ**﴾ [٤٦]، ولهم فيها رأيان:

أ) الفاصلة عدولٌ عن أصل المطابقة العددية في الاسم؛ فسمّى ا**لزركشي** بابها بـ «تثنية ما أصله أن يُفْرَد»، معوّلًا على رأي أبي زكريا **الفراء** في تثنيتها لفظًا وإفرادها معنى؛ فهي جنّة واحدة لا جنتان، والعرب في كلامها قد تستعمل تثنيتها على جهة التغليب أو الضرورة، كقول الشاعر [من الرجز]:

يَسْعَى بِكِيدَاءَ وَلِهْذِمَيْنِ قَدْ جَعَلَ الأَرْطَاةَ جَنَّتَيْنِ (٦٤)

فللشعر قَوافٍ يُقيمها الزيادة والنقصان، فيحتمل ما لا يحتمله الكلام (٦٥).

ب) الفاصلة مُقيَّدة بالمطابقة العددية، فرأى **ابنُ قتيبة** تثنيتها لفظًا ومعنى مُنْتَقِدًا رأيَ أبي زكريا **الفراء،** ومستدلًا بمراعاة القرآن المطابقةَ في وصفهما بقوله: ﴿**ذَوَاتَا** أَفْنَانٍ﴾ [٤٨]، وقوله: ﴿**فِيهِمَا** عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ [٥٠] (٦٦). لا يتجاوز ذلك القيدُ عنده معنى الآية التي تأوَّلها بعضُ المفسرين بالبحث عن مرجع الموصول الاسمي غير المختص «**مَنْ**» بعدد يناسب تثنية الجنتين، فقيل: الخطاب في الآيات للثقلين، أو بتوزيع الجزاء عليهما؛ فقيل: للخائف من الإنس جنةٌ، وللخائف من الجِنّ مثلها، أو لفاعل الطاعات جنةٌ، ولتارك المعاصي مثلُها (٦٧).

ولعل الحرص على المطابقة العددية كان دافعًا لاستحسان **أبي حاتم، وأبي جعفر النحاس** الوقفَ على فاصلة آية: ﴿ذَوَاتَا **أَفْنَانٍ**﴾؛ فـ ﴿**جَنَّتَانِ**﴾ ليست رأس آية عندهما، ومن ثمّ ردّ الأخير منهما قولَ القائلين بأنّ قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ فاصلة، أو جملة تامة المعنى بين فواصل ذوات معانٍ تامة (٦٨).

لكني أميل إلى تثنية الفاصلة: ﴿**جَنَّتَانِ**﴾ لفظًا ومعنى لأمور تتعلق بالخطاب القرآني، حيث تناسب المعاني الصرفية والنحوية في الفواصل، واتحاد جهة الخطاب إلى الثقلين من «الإنس والجن»، وقد جاءت الجنّة مثناة في فاصلة أخرى لا تحتمل تأويلًا هي: ﴿وَمِن دُونِهِمَا **جَنَّتَانِ**﴾ [٦٢] موصوفة بالمثنى في فاصلة: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [٦٤]. وكما أن النار «دركات» حسب ما اكتسب أهلوها؛ فالجنة «درجات» وفق ما كسب ساكنوها، فلا نستبعد صورًا مختلفة للجنة؛ والسياق القرآني كاشف لنا عن **جنيتن لهما أفنان،** وفيهما عينَا ماء جاريتان، وفُرش بطائنها من استبرق، وثمر دانٍ، وقاصرات الطرف كأنهن الياقوت والمرجان. وفي المقابل **صورة أخرى لجنتين أقلّ منهما** منزلة، **مدهامتان** لا يتخللهما ضوء، وفيهما عينَا ماء غير جاريتين، وفاكهة ونخل ورمان، وحور مقصورات في الخيام لم يباشرهن إنس ولا جان، ويتكئ أصحابها على رفرف خضر وعبقري حسان. فعلاقات السياق مبنيّة على قيد «التفصيل بعد الإجمال» ليكون به بيانٌ وتوضيحٌ لتلك النّعم التي أعدّها الله تعالى لعبادة المؤمنين من الثقلين؛ جزاءً وِفاقًا لما عملوا.

رابعًا- دلالات قيد الربط النحوي في الفواصل.

الروابط النحوية وُصْلَاتٌ تركيبية تتماسك بها الجمل لفظيًّا، وتتناسب دلاليًّا. وقوة العلاقة النحوية محدّدة لنمط استعمال الرابط النحوي في التركيب؛ فكلما كانت العلاقة ضعيفة كان التركيب إليه أحوج، وكلما قويت تلك العلاقة؛ اسْتُبْدِلَ بها علاقاتٌ دلاليةٌ ملحوظة من السياق والبنية العميقة.

والروابط النحوية قيدٌ للتغييرات الطارئة على التركيب، حيث تقوي ارتباط عناصره في اللفظ والمعنى، كرابط ضمير الإحالة «**ها**» المقيد لفواصل سورة (**الشمس**) كاملة، وهي: ﴿**ضُحَاهَا، تَلَاهَا، جَلَّاهَا، يَغْشَاهَا، بَنَاهَا، طَحَاهَا، سَوَّاهَا، تَقْوَاهَا، زَكَّاهَا، دَسَّاهَا، بِطَغْوَاهَا، أَشْقَاهَا، وَسُقْيَاهَا، فَسَوَّاهَا، عُقْبَاهَا**﴾، ولتلك القيود

التركيبية دلالات نستعرضها في سياق فواصل القرآن:

١- **دلالة قيد الخصائص التركيبية للضمير ومرجعه**، فصلاحية وقوع المرجع الظاهر موقع الضمير شرطٌ في العدول عن المظهر وتحقُّق **أمن اللبس** في المعنى؛ فلا يُتَوَهّم من إعادة المرجع بلفظه مرة أخرى أنَّ معنى الثاني غير معنى الأول. فإذا لم يُؤمَن اللبس أُعيد إظهار لفظه، كقوله تعالى: ﴿يَومَ لَا تَملِكُ **نَفسٌ لِّنَفسٍ** شَيئًا وَٱلأَمرُ يَومَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار:١٩]؛ فكان تكرار لفظ «النفس» الثانية؛ لأنها غير الأولى في المعنى.

ومن خصائصهما الدلالية تطابقهما في وجوه الذات «الغائبة»، والعدد «الإفراد»، والنوع «التأنيث»، والتعيين «التعريف» ليترتب على المطابقة **إيجاز** بنية آي الفواصل ذات الإيقاع الصوتي الممدود مدًّا متتابعًا، وكذلك **ربط** أعجاز الآي بصدورها، كربط الضمائر في ألفاظ الفواصل بالمقسَم به في صدر السورة.

يشكّل ضمير الغائبة «**ها**» ظاهرة أسلوبية تسمى **الالتفات الدلالي الخالص** لإحالة الضمير، فمراجعه قد تتفق أو تختلف في توجيه معناه وإحالته، فمفسره في الفواصل الأربعة الأُوَل: «الشمس»، والفاصلتين (٥، ٦): «السماء، الأرض» على الترتيب، والفواصل (٧، ٨، ٩): «نفسٍ»، والفاصلتين (١١، ١٢): «ثمود»، وفي الفاصلة (١٣): «ناقة الله»، وفي الفاصلتين (١٤، ١٥): «العقاب بالدمدمة». فمسلك الضمير هنا من شأنه أنه عنصر نحوي ذو هيئة لا تتغير؛ لكن تختلف دلالته في كل مرة يرد فيها [٦٩].

هذا الالتفات الإحاليّ مبني على العدول عن قيم الربط النحوي الدلالية؛ كإحالة الضمير إلى النفس وتسويتها، وإلهام الله لها بالفجور والتزكية؛ بقصد الفصل النحوي بين القسَم وجوابه، ولا يترتب على ذلك الفصلِ فصلٌ دلاليٌّ؛ فالتركيب مع فواصله وحدة دلالية متعانقة مع غيرها من التراكيب اللغوية الأخرى؛ لإثبات عظمة المُقسَم بـه عند الله تعالى.

وهناك عدولٌ آخر في مطابقة مرجع الضمير «نفسٍ» في التعيين، حيث جاء نكرة، وكان حقه «التعريف»، وقد أوّله **الزمخشري** – بتخصيص النكرة في عموم جنسها – فإمّا أنه أراد **نفس آدم** -عليه السلام- خاصة، أو أراد **كلّ نفسٍ**، فكان تنكيرها في عموم جنسها ومشاكلة النكرة في قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ لفظًا ومعنى [٧٠].

فالخصائص التركيبية للضمير ومرجعه قيودٌ لصحة الربط التركيبي بين الفواصل وآيها في جميع السورة، وهي قائمة على تطابقهما في الدلالات النحوية والصرفية التي توفر للأسلوب القرآني الإيجاز، وأمن اللبس في المعاني، كما أنها تُثري أنماطه بإمكانات لغوية يقف وراءها مقاصدُ السياق القرآني وأغراضه.

٢- **دلالة قيد النمط الإحالي لآي الفواصل**، فجميعها إحالات نصية يتقدم فيها المرجع، ويتأخر رابط الإحالة «الضمير» على نحو ما بينته النقطة السابقة. فمن شروط ضمير «الغيبة» عند النحاة أن يتقدم مرجعه عليه، وعلّة ذلك أنّه وُضِع معرفة لا بنفسه، بل

بسبب ما يعود عليه فيبقى مبهمًا نكرة لا يُعْرَف المراد منه حتى يتقدم مُفسِّرُه؛ لذلك كان تنكيره على خلاف وضعه [٧١].

و**نجد قيدًا نمطيًّا آخر للإحالة النصية في إحالة "الفاعل" الواقع ضميرًا مستترًا مع تسع فواصل فعلية**، منها **أربعٌ مراجعها أسماء ظاهرة سابقة على ضمائرها** هي: «القمر، النهار، الليل، ربُّهم» بترتيب فواصلها: ﴿**تَلَاهَا، جَلَّاهَا، يَغْشَاهَا، فَسَوَّاهَا**﴾. **وثلاث فواصل مراجعها «ما»** هي: ﴿**بَنَاهَا، طَحَاهَا، سَوَّاهَا**﴾، فمرجع ضمير الفاعل محذوف يعود على الله -عز وجل- ولم يتقدم ذكره؛ لأنه معلوم من السياق [٧٢]. **واثنتان مرجعهما «مَنْ» الموصولة للعاقل**: ﴿**زَكَّاهَا، دَسَّاهَا**﴾. وضمير الفاعل عائد على مرجع ضمني هو (المُفلِح)، و(الخائب) دلّ عليه قوله: ﴿**قَد أَفْلَحَ**﴾، و﴿**وَقَد خَابَ**﴾.

وقد رُوعِي في تلك الفواصل علاقةُ الإسناد النحوي وحال استتار فاعله، فصارت قيدًا تركيبيًّا لإحالة ضمير الغائبة الظاهر «**ها**» في نهاية الفواصل؛ لئلا يترتب على إظهار لفظ المرجع في موقع ضمير الفاعل تغييرُ لفظ الفاصلة وصوت رَوِّيها، ووجوب تأخير الفاعل، نحو: «والشمش وضحاها، إذا تلاها القمرُ، وإذا جلّاها النهارُ، وإذا يغشاها الليلُ ...، وهكذا»، مما جعل فواصل السورة مبنية على قيدين أسلوبيّين للإحالة النصية القبلية، وهي معيار نحوي نقدي يحكم تماسك الأنساق اللغوية في بنية النص القرآني.

٣- دلالة «ما» النحوية والسياقية في تفسير إحالة ضمائر أفعال الفواصل الثلاثة: ﴿وَٱلسَّمَاءِ **وَمَا بَنَاهَا**﴾ [٥]، و ﴿وَٱلأَرضِ **وَمَا طَحَاهَا**﴾ [٦]، و ﴿وَنَفْسٍ **وَمَا سَوَّاهَا**﴾ [٧]، حيث ورد في توجيه دلالتها في سياق الفواصل **قولان**:

- **أحدهما، «ما» بمعنى المصدر، وهو ما رجّحه الفراء والمبرد وجمهور النحاة؛ لأنه أقيس في العربية** [٧٣]. وتأويلها: «والسماءِ **وبنائِها**»، «والأرضِ **وطَحْوَاها**»، «ونفسٍ **وتسويتِها**».

- **ثانيهما**، اختار فريق من النحاة وقوع **«ما» بمعنى «مَنْ» الموصولة للعاقل**، حيث تأولوها بـ: «والسماءِ **ومَنْ بناها**، والأرضِ **ومَنْ طحاها**، ونفسٍ **ومَنْ سواها**». وقد استظهر عليهم **أبو القاسم السهيلي** بأن معنى «مَنْ بناها» مقصور على الله تعالى، دون إشارة إلى دلائل قدرته وأفعاله العظيمة الحكيمة، وهذا يفوت المراد من القسَم بتلك المخلوقات في الآيات الكريمة [٧٤].

ويميل البحث إلى دلالة «ما» على معنى المصدر لثلاثة أمور:

- **أولها**، إمكان تأويلها مع ما بعدها بالمصدر، وهو أصل نمطها التركيبي.

- **ثانيهما**، استعمالها موصولة فرعٌ عن ذلك الأصل، وليس منه تلك الفواصل، فالجهة الجامعة للمُقسَمات به أنّ القسَم بمخلوقاته وأفعاله في الكون وبدائع صُنْعه من: «شمس، وقمر، ونهار، وليل، وسماء، وأرض، ونفس ألهمها فجورها وتقواها» في سياق السورة

كلها، وهذا أولى في طرد موضوع الخطاب القرآني.

- **ثالثها**، اسم الموصول في العربية وُصْلَة إلى وصف المعارف بالجمل [٧٥]، نحو: «جاء الضيفُ **الذي** وَعَدَك بالزيارة»، فالموصول قوَّى علاقة الصفة بموصوفها، لئلا تلتبس بعلاقة «الملابسة» فتُعرب الجملة «حالًا» في غياب رابط الصلة؛ لذلك كان حمل «ما» على معنى الصلة بعيدًا عن الدور الوظيفي للموصول ودلالته في التركيب النحوي، ولم تكن «ما» وُصْلةً بين موصوف معرّف وصفته، فحملها على معنى الصله في سياق الآيات يُحَمِّل تركيب القسَم معانيَ تتعارض مع خصائصه النحوية والصرفية والدلالية.

خامسًا- دلالات القيد الإعرابي لمركب الإضافة في الفواصل.

تقييد الاستعمال اللغوي بالإعراب والصواب النحوي أمرٌ بَدَهِيٌّ في قبوله. والمركب الإفرادي جزء من مركب جُمْليّ إسنادي، أو سلسلة كلامية تتركب دلالات جُملها من معاني المعجم والنحو والسياق المؤسسة للمعنى الدلالي [٧٦]. فهو مركب من عنصرين نحويين بينهما علاقات تلازم، وترتيب، وربط، وتضام، كمركب التوابع، ومركب الصلة، ومركب الإضافة، ومركب الحال، ومركب التمييز ... إلخ، فكل صِنْو فيه قيدٌ لصِنْوه دلاليًّا وإعرابيًّا؛ غير أنّ دوره الوظيفي ودلالته يظلان محدودين في السياق، إذا لم يتجاذب دلالات أخرى داخل جملته النحوية الواحدة وخارجها في فضاء النص اللغوي كله.

يشكّل مركب الإضافة قيمًا تركيبية ودلالية في فواصل سورة (**محمد**) الثمانية والثلاثين، ولم يتخلّف عن ذلك فاصلة واحدة. فالإضافة علاقة نحوية ونسبة تقيدية لعنصرين متلازمين في الإعراب المُوجِب جرَّ ثانيهما دائمًا، كنسبة الاسمين أو نسبة الحرف والاسم [٧٧]؛ لذلك أطلق **سيبويه** على حروف الجر «حروفَ الإضافة»، وأفرد بابًا لمعنى القسَم فيها [٧٨].

والغالب على فواصل السورة نمطُ نسبة الاسمين، حيث تكرر ثلاثين مرة، أما نمط نسبة «الجار ومجروره» فتكرر ثماني مرات هي: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا **لَهُم**﴾ [٦]، و﴿لَا مَوْلَىٰ **لَهُم**﴾ [١١]، و﴿وَٱلنَّارُ مَثْوًى **لَّهُم**﴾ [١٢]، و﴿فَلَا نَاصِرَ **لَهُم**﴾ [١٣]، و﴿فَأَوْلَىٰ **لَهُم**﴾ [٢٠]، و﴿لَّكَانَ خَيْراً **لَّهُم**﴾ [٢١]، و﴿وَأَمْلَىٰ **لَهُم**﴾ [٢٥]، و﴿فَلَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ **لَهُم**﴾ [٣٤]؛ لكن ما المقيدات التركيبية ودلالاتها لنمطَي الإضافة المُشَكِّلة للفواصل القرآنية؟

١- قيد اختيار «اللام» في مركب الجار ومجروره دون غيرها من حروف الإضافة؛ فـ«اللام» عامل المضاف إليه لتضمُّن الإضافة معناها، فإذا قيل: "كتابُ محمدٍ"؛ كان بمعنى: «كتابٌ لمحمدٍ» [٧٩]. لذلك ناسبت «لام» الملكية ومجرورها الإضافةَ المحضة «المعنوية» في فواصل المركب الإضافي وإكسابها قيم التعريف والتأنيث أو التذكير؛ فالمتضايفان بمثابة الكلمة الواحدة في حفظ رتبتهما، وعدم فصلهما بأجنبي بقصد

المحافظة على نسبة التقييد والتلازم والربط المعنوي في الإضافة [٨٠].

٢- قيد الوظائف الإعرابية لعنصرَي المركب الإضافي؛ فالغالب على المضاف وظيفة «المفعول به» في سبع وعشرين فاصلة. أو ما كان في موقعه، كفاصلة: ﴿وَيُدْخِلُهُمُ ٱلْجَنَّةَ عَرَّفَهَا **لَهُم**﴾ [٦]، فالفعل «عَرَّف» متعدٍّ لمفعولين بالتضعيف؛ وقُصِرَ عن مفعوله الثاني، فلا يقال: «عرَّفهم **إيَّاها**» لأمرين: إمّا لتضمين الفعل معنى «بَيَّنَ» المتعدي لمفعول واحد، وإمَّا لتناسب الفواصل دلاليًّا في تركيب الإضافة، وهذا يغيب في وجود ضمير النصب المنفصل «إيّاها».

ونجد ذلك التفنُّن المعجز أيضًا في تشكيل بنية الفواصل وتناسبها التركيبي الدلالي في فاصلة: ﴿فَأَصَمَّهُم وَأَعْمَىٰ **أَبْصَٰرَهُم**﴾ [٢٣]، فلا يُقال: «فَأَصَمَّهُم، **وأَعْمَاهُم**» باتصال ضمير المفعول بفعل «الصَّمِّ»، وجعل الضمير متصلًا بآلات إبصارهم، لا بفعل «العَمَى» حتى تُقيَّد الفواصلُ جميعها بالإضافة.

ثم تعقبها فاصلة أخرى هي: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ **أَقْفَالُهَا**﴾ [٢٤] معتمدة على الرتبة المحفوظة المُوجِبة تأخير المبتدأ «أقفالُ» المتصل بضمير يعود على بعض الخبر «قلوبٍ». فإذا قيل: «أَمْ أقفالٌ على **قلوبِهم**» حافظنا على معنى الإضافة في غياب مسوغ الابتداء بالنكرة، غير أنّ تنكير قلوب المنافقين مقصود كما أنّ إضافة الأقفال مختصة بها [٨١]. وإذا قيل: «أَمْ على قلوبِهم **أقفالٌ**» بمسوغ تقديم الخبر شبه الجملة؛ تناسبت فاصلتها مع غيرها في جمع القلة «أفعال» -دون الإضافة- الذي جاء قيدًا لجُلّ الفواصل المركبة من إضافة اسمين كان المضافُ فيها مفعولًا به. فعلاقة التعدية ودلالتها على المفعولية قيَّدت أحداث الأفعال بوقوعها على مفاعيل الفواصل في أعجاز الآي في سياق تحريض المؤمنين على قتال الكافرين؛ لتكون جزاءً لما بيّنته صدورها، فالجزاء من جنس العمل، وربُّك لا يظلم أحدًا، حاشاه (سبحانه).

٣- قيد وقوع المضاف إليه ضميرًا؛ كإحالة ضمير الخطاب «كُمْ» الدال على الحضور والمشاهدة في عشر فواصل إلى المؤمنين من المجاهدين والصابرين تكريمًا لهم، وإحالة ضميرَي الغيبة: «هُمْ» في سِتٍّ وعشرين فاصلة، و«هَا» في فاصلتين إلى الكافرين والمنافقين ومآلهم توبيخًا لهم وتحريضًا على قتالهم. فروابط إحالة الضمير في الفواصل مناسبة لذواتها مكانًا ومكانةً، ولمعاني السورة وأغراضها السياقية؛ لذا تفاوتت في درجة تعريفها عند النحاة، فالمتكلم أعرفها، ثم المخاطب، ويتأخر الغائب عنهما[٨٢].

كمَا أنّ إحالة الضمير وَسَمَتِ الأسلوب القرآني بـ «**الإيجاز**» بعدم إعادة تكرار مراجعها، و«**تماسك**» الكلام في الآية الواحدة وفي عموم السورة، و«**أمن اللبس**» في فهم دلالات الإحالة في الفواصل المُقيَّدة بالإضافة [٨٣]. وقد رُوعِي توافقُ أنماط الإحالة من جهة وحدة موضوع الخطاب والقيد التركيبي الدلالي لفواصل السورة، حيث صارت إحالة ضمائر الخطاب «كُمْ» إلى أنماط إحالة نصيّة قَبْلِيّة بذكر مفسراتها بأسلوب الإخبار

والحكي، أو بتوجيه النداء إلى المؤمنين المخاطبين، كقوله تعالى: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ** إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُم وَيُثَبِّتْ **أَقْدَامَكُم**﴾ [٧]، وقوله: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ** أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ **أَعْمَٰلَكُم**﴾ [٣٣]. وأصل استعمالها إحالات مقامية، فحضور المخاطبين في أثناء تنزيل الآيات عوَّض غياب مراجعها المفسرة لها، بخلاف إحالات ضمير الغيبة «هُمْ»، و«هَا» ذات النمط النصيّ؛ وبذلك توافَر للفواصل القرآنية وجهٌ آخر من وجوه المناسبة التركيبية الدلالية.

سادسًا- دلالات قيد رتبة الوظائف النحوية في الفواصل.

رتبةُ الوظائف النحوية قيدٌ لنمط الجملة النحوية في الحدث الكلامي. وللنحاة لمحةٌ ذكيّة تؤكد تكاملَ معاني النحو والإعراب مع الرتبة في اتساع الكلام، وتوليد المعاني غير المحدودة من بنيات تركيبية محدودة يقف وراءها مقاصدُ المتكلمين بها في الاستعمال اللغوي (٨٤).

والفواصل القرآنية أنساقٌ لغويّة منتظمة من ترتيبها مع عناصر التركيب القرآني، فلا تُؤدَّى بغيرها حتى ولو كانت ذات رتبة نحوية حرّة، كفاصلة **(الفاتحة):** ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ **نَسْتَعِينُ**﴾ [٥] بتقديم المفعول به على عامله. ويستند ذلك الترتيب عند علمائنا القدامى، إما على مراعاة مشاكلة رءوس الآيات، أو مراعاة معنى التركيب اللغوي للفاصلة ذاتها، أو مراعاتها من جهتَي الشكل والدلالة (٨٥)، ولنختبر تلك التوجيهات قبل ذكر رأي البحث فيها:

١- قيد مشاكلة رءوس الآيات مُتَحَقَّقٌ بكونها مبنية على التشابة لا التطابق، ففواصل رَوِيّ «الميم» متخلِّلة فواصل رَوِيّ «النون» لتقارب مخرج صوتَيْهما من الشفتين. فالمشاكلة محصورة في جملة الفاصلة النحوية لا في لفظة الفاصلة ذاتها بتناسب المعاطيف ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، و﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ في دلالتهما الخبرية وترتيب عناصرهما؛ فصارت رتبة مفعول العامل الأول قيدًا لرتبة مفعول العامل الثاني؛ لدلالة سياقية هي اختصاص الله تعالى بالعبادة والاستعانة، فكان الاهتمامُ بتقديم وسيلة العبادة من جهتهم على الإعانة من جهته أسرعَ في تحقيق المراد (٨٦)؛ لذلك تعدّ رتبة الفاصلة **قيدًا أسلوبيًّا لا نحويًّا،** ورغم حريتها فإنها صارت قيدًا تركيبيًّا لتحقيق مراد الآية.

٢- قيد الرتبة الجائزة نحويًّا خاصٌّ بمعجم فِعْلِيّ اختص به الله تعالى كالعبادة، والتقوى، والرهبة منه ...، هذا ما أكدته فواصل **(البقرة):** ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [٤٠]، و﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [٤١]، و﴿إِنْ كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ﴾[١٧٢]، وفاصلتَا **(النحل):** ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [٥١]، و﴿إِنْ كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ﴾ [١١٤]، وفاصلة **(العنكبوت):** ﴿فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ﴾ [٥٦]، وفاصلة **(يونس):** ﴿مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [٢٨]، وفاصلة **(القصص):** ﴿مَا كَانُواْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [٦٣]، وفاصلة **(سبأ):** ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُم كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [٤٠]، وفاصلة **(فصلت):** ﴿إِنْ كُنتُم إِيَّاهُ تَعبُدُونَ﴾ [٣٧]. فأسلوب الفواصل مُقَيَّدٌ بتقديم ضمير المفعول به على الأفعال،

فلا يؤدي دلالاته ترتيبٌ آخر، إذ تترتب الألفاظ في النطق وفقًا لترتب معانيها في النفس (٨٧).

٣- إذا خرجت أفعالُ الفواصل عن دلالة الاختصاص المشار إليها؛ فلا تعدّ الرتبة النحوية قيدًا أسلوبيًّا في تراكيبها اللغوية كما يستبين من موازنة فاصلة **(البقرة)**: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُم وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [٨٧] مع فاصلة **(الأحزاب)**: ﴿فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [٢٦]، فأفعال «الكذب، والقتل، والأسر» ليست أفعالًا لله - جل ثناؤه - بل أفعالًا للبشر. نعم، قيل: إنّ مراعاة رءوس الآيات سبب في تخالُف ترتيب عناصر الجملتين المتعاطفتين أو تطابقهما. لكن التعويل على ذلك في التحليل اللغوي حدوده ضيقة لا يتجاوز التطريز الصوتي لفواصل «النون» المردوفة بـ «الواو أو الياء» في سورة **(البقرة)**، أو فواصل سورة **(الأحزاب)** المبنية على مدّ الصوت بالوقف على «ألف» التنوين. وفي اعتقادي أن ذلك لا يُغني عن فهم المعاني الدلالية لطرائق النظم القرآني المعجز، وإلا كيف نفهم دلالة الالتفات الزمني في فِعْلَيْ الآية: ﴿كَذَّبْتُم، وتَقْتُلُونَ﴾، أو توافق رتبة المفعول به المتقدم ﴿فَرِيقًا﴾ مع الفعل ﴿تَقْتُلُونَ﴾ في حال كونه فاصلة في سورة (البقرة)، أو غير فاصلة في سورة (الأحزاب).

٤- هناك نوع من الفواصل قيدته الرتبة أسلوبيًّا ونحويًّا في آنٍ معًا، كفواصل سورة **(الضحى)**: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾ [٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [١٠]، ﴿وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ﴾ [١١]. فهذا القيد الرتبيّ لا يقتصر على الجملة النحوية مستقلة بنفسها، فالنمط التركيبي لرتبة المفاعيل يُوجِبُ تقدُّمَها على أفعالها بعد «أمَّا» التفصيلية، لكنْ هناك قيدٌ رتبيٌّ آخر يتعلق **بالتوازي التركيبي الدلالي** لثلاث فواصل سابقة عليها: ﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ﴾ [٦]، ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾ [٧]، ﴿وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ﴾ [٨].

فذلك **التوازي** مبنيٌّ على تناسب تركيب الفواصل خطيًّا أو أفقيًّا، حيث نمطها التفصيليّ بتكرار «أمَّا»، ورتبتها محفوظة بتقدُّم المفاعيل على عواملها. واتفاق الفواصل السابقة عليها في نمط الاستفهام. ومن الإعجاز في نظم الآيات أن الخصائص النحوية والصرفية للمفاعيل جاءت مساوقة لدلالات السياق القرآني ومقاصده، فـ «يتيمًا»، و«ضالًا»، و«عائلًا» مفاعيل **واجبة التأخير** مكانًا، **ونكرة** في اللفظ والمعنى مكانةً ومنزلةً عند البشر، ثم تتكرر مقابلاتها بأحكام مغايرة، فيتعرّف «اليتيم»، و«السائل» الضالّ بـ «أل» الذكرية؛ لإثبات قدرهما وعلو مكانتهما عند الله تعالى، وإيناسًا لوحشتهما وتسلية لهما مع ما قد يلاقيانه من جفاء البشر؛ فكان **وجوب** تقديمهما في التركيب أدعى للنهي عن قَهْرهما ونَهْرهما؛ ثم توازت الفواصل الستة دلاليًّا بعلاقات السببية، فالنهي عن قَهْر اليتيم، ونَهْر الفقير السائل، والتحدث بنعمة الله مُسَبَّباتٌ عن ذكر الأحوال الثلاثة التي كان عليها النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- آنذاك (٨٨).

يخلص البحث مما سبق إلى عدة أمور هي:

- **العدول عن أصل الرتبة** مقولة نحوية قصدت إلى تحديد المواقع الإعرابية للكلم ومعانيها النحوية في التركيب؛ وقد قابلتها في الدراسات الأسلوبية مقولة **العدول الأسلوبي** لبيان تعدد دلالاتها السياقية؛ ويتناول كِلَا العدولين معنيين متضافرين مع المعاني المعجمية للألفاظ في تشكيل المعنى الدلالي.

- **الرتبة في الفواصل قيد في النحو والأسلوب يستدعي تناسب صيغها في السمات النحوية والصرفية،** ولم يكُ مراعاة رَوِيّ الفاصلة سببَ اختلافِ أنماطها [٨٩]، فتجاوز التحليل النحوي حدودَ الجملة النحوية الواحدة إلى علاقات الجمل أثبت أثر التوازي التركيبي الدلالي في تشكيل فواصل سورة (الضحى).

- **الرتبة معيار نحوي نقدي لتماسك الفواصل مع الأنساق اللغوية، وانسجامها** في نظم القرآن الكريم المعجز الذي يأخذ بعضه بحجز بعض.

الخاتمة :

عُقِدَتْ تلك الدراسة لإثبات **فرضية تأثير النحو ومقيداته التركيبية في بناء الفاصلة القرآنية صوتًا وصرفًا وإعرابًا** في مقابل ما بحثه القدامى واتصل بسببٍ مع دراسات حديثة سَعَتْ إلى إثبات **فرضية معكوسة هي تأثير الفواصل في العدول الأسلوبي، أو الخروج على قواعد النحو المطردة،** رغم أنّ القرآن الكريم يشمل المطرد وغير المطرد من كلام العرب؛ تحديًّا لهم بإعجازه اللغوي في كل الإمكانات الأسلوبية للغة العربية.

وأعرض فيما يلي أبرز نتائج تلك الدراسة:

١- **الفواصل القرآنية قيود دلالية لآياتها،** وهي ذات موقعية ثابتة في نهايات الآيات، وبألفاظ ودلالات يستدعيها السياق القرآني.

٢- **حمل النحاةُ فواصل القرآن على قوافي الشعر** في موقعهما التركيبي، والوقف المُؤْذِن بتمام المعنى.

٣- **التناسب الصوتي لفواصل القرآن مقيد بوظيفة الصوت اللغوي** في تأليف أبنية ألفاظها الصرفية، وبعلاقاتها التركيبية.

٤- **الأدوات النحوية قيدٌ تركيبي للفواصل** يهدف إلى تجاوز دلالة الجملة الواحدة إلى التعلق الدلالي بين الجمل.

٥- **لألفاظ الفواصل القرآنية صيغ صرفية (اسمية أو فعلية) ذات أصول اشتقاقية لكونها متتمة للمعاني.**

٦- **وقوع لفظ الفاصلة القرآنية بهيئة "الضمير" في سورة (القارعة) لا نظير له** في القرآن الكريم.

٧- **الروابط النحوية قيدٌ للتغيُّرات الطارئة على التركيب اللغوي للفواصل** وتسهمُ في تماسك ألفاظها وانسجام دلالاتها.

٨- **الرتبة معيارٌ نحوي نقدي لتماسك الفواصل مع الأنساق اللغوية، وانسجامها في نظم آي القرآن الكريم.**

الهوامش:

١. **من الدراسات السابقة على سبيل المثال:**
- **فواصل الآيات القرآنية، د. كمال الدين عبد الغني المرسي.** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٩٩م. وهي دراسة بلاغية للفواصل من منظور الصرفة والإعجاز القرآني.
- **الفاصلة في القرآن الكريم، محمد الحسناوي.** دار عمّار، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م. وهي دراسة تاريخية ترصد جهود القدامى والمحدثين في تأصيل علم الفاصلة وجمالياتها، والمقاربة بينها وبين قوافي الشعر والموشحات الأندلسية.
- **تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي، د. سليمان بن عبد الله النتيفي.** مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد (٣٨) المحرم ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م. وهي دراسة لمخالفة القاعدة المطردة، والعدول عن الأصل، وآراء العلماء في مسائلها على أساس مقولة التناسب الصوتي لرؤوس الآيات.

٢. انظر: **معاني القرآن،** للفراء (١/ ٢٠١، ٢٢٩)، (٣/ ٢٥٥، ٢٥٨، ٣/ ٢١٤، ٢٦٠، ٢٧٤).
٣. انظر: **النكت في إعجاز القرآن** (٩٧).
٤. انظر: **البرهان في علوم القرآن، للزركشي** (١/ ٥٣).
٥. نقلًا عن: المصدر السابق (١/ ٥٤).
٦. هذا فحوى كلام الفراء منقولًا عن: **المساعد على تسهيل الفوائد،** لابن عقيل (٣/ ٩٥). أما ما وجدته في معاني القرآن فقوله: "وكأنّ القرآن نزل على ما تستحب العرب من موافقة المقاطع" (٣/ ٢٢٤).
٧. انظر: **النكت في إعجاز القرآن** (٩٧).
٨. انظر تأصيل نشأة الخلاف بين الفريقين قديمًا وحديثًا، وآراءهم، وحججهم عند محمد الحسناوي في كتابه: **الفاصلة في القرآن الكريم** (٩١ – ١٣٠).
٩. انظر: **غريب القرآن،** لابن قتيبة الدينوري (٤٤٠).
١٠. انظر على سبيل المثال: **الكتاب** (٤/ ١٨٥)، و**الأصول في النحو** (٢/ ٣٧٦)، **ومعاني القرآن،** للفراء (١/ ٢٠١، ٢٢٩)، **وشرح شافية ابن الحاجب** (٣/ ١٣–١٤)، و**همع الهوامع** (٦/ ١٩٣، ١٩٤)، و**المساعد على تسهيل الفوائد** (٤/ ٣١٢)، و**شرح التصريح بمضمون التوضيح** (٢/ ٦٤٤ – ٦٤٥).
١١. انظر: **أمالي ابن الحاجب** (١/ ٢٦٦).
١٢. انظر: **البرهان في علوم القرآن** (١/ ٧٨).
١٣. الكشكول، لبهاء الدين العاملي (٢/ ١١٢).
١٤. انظر بتصرف: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (٢١/ ١٠٠-١٠١).
١٥. انظر: **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،** د. محمود السعران (٢٠٦- ٢٠٧).

١٦. **انظر بتصرف: البرهان في علوم القرآن** (١/ ٦٩). **ومعاني القرآن،** للفراء (٣/ ٢٢٤).
١٧. يقول **د. أحمد كشك**: "المظاهر الصوتية يمكن أن تُستخدم استخدامًا بالغًا في تأسيس بقية الفروع اللغوية وتوضيحها أيًّا كانت -كما قلت- صرفية أو نحوية أو دلالية". **من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي** (١٣).
١٨. «ناخرة» بالألف قراءة عمر، وأبى، وعبد الله، وابن الزبير، وابن عباس، ومسروق، ومجاهد، والأخوان، وأبو بكر، «نخرة» من غير ألف قراءة أبي رجاء، والحسن، والأعرج، وقتادة، وابن وثاب، وأيوب وأهل مكة، وشبل وباقى السبعة. انظر: **البحر المحيط** (٨/ ٤١٣).
١٩. معاني القرآن، للفراء (٣/ ٢٣١)،
٢٠. المصدر السابق (٣/ ٢٣١-٢٣٢).
٢١. انظر: تفسير الكشاف (٤/ ١٣٢٦).
٢٢. انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٦٧٢/١٠)
٢٣. السور المبنية على قيد تنوين النصب هي: سورة (النساء) باستثناء خمس فواصل (١٢، ١٣، ١٤، ٢٤، ٢٦). وسورة (الإسراء) إلا فاصلة واحدة (١)، وسورة (الكهف) كاملة، وسورة (مريم) إلا ست فواصل (٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩). وسورة (الفرقان) إلا الفاصلة (١٧)، وسورة (الأحزاب) إلا ثلاث فواصل (٤، ١٠، ٦٧)، سورة (الفتح) كاملة، وسورة (الطلاق) إلا فاصلة واحدة (٦)، وسورة (نوح) إلا أربع فواصل (١، ٢، ٣، ٤)، وسورة (الجن) كاملة، وسورة (الإنسان) كاملة، وسورة (النبأ) إلا خمس فواصل (١ ،٢، ٣، ٤، ٥). أما تنوين الرفع والجر فجاء في باقي سور القرآن مع فواصل متنوعة غير مطردة في حرف رويها، وصيغها الصرفية الاسمية أو الفعلية.
٢٤. انظر الخلاف في ذلك: معاني القرآن، للفراء (٣/ ٢١٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٢٦٥)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (٢/ ٦٣٦).
٢٥. نقل أبو بكر السجستاني عن "أهل المدينة وأهل الكوفة: (قواريراْ قواريراْ)، كلاهما بالألف، وأهل البصرة الأولى بـ (الألف) والأخرى بغير (ألف)". كتاب المصاحف (١٤٤، ١٥٠).
٢٦. انظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (٢/ ١٢٥٧، ١٢٦٠)
٢٧. بينما يستخدم النحاة مصطلح "الحرف" للإشارة إلى قسم الكلمة في النظام اللغوي، يعبرون بمصطلح "الأداة" عن الدور الوظيفي للأدوات النحوية في تغيير بنية الأسماء والأفعال وإعرابها لفروق دلالية، فقالوا: "الحروف أدوات تُغَيِّر ولا تَتَغَيَّر". **الأصول في النحو،** لابن السراج (٤٣/١).
وقد يتوسعون في دلالته على كل العوامل النحوية، فـ "الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف الناصبة والجارة، وإنْ كانت الأفعال أقوى في ذلك". **المقتضب،** للمبرد (٨٠/٤).
٢٨. انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (١/ ١٠٢، ١٠٨).

٢٩. الإنصاف في مسائل الخلاف (٦١٥/٢-٦٢٠)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١٠٨/١).
٣٠. انظر بتصرف: أسرار التكرار في القرآن، للكرماني (٢٤٦).
٣١. الكتاب (٥٠١/٣)، وانظر: المقتضب، للمبرد (٣٣٧/٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (٣١٤/٦).
٣٢. انظر: القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (٧٩٣،٧٩٢،٧٧١،٦٩٢، ٧٩٧ ،٨٠٣، ٨٠٦،٨٠٧،٨٠٨).
٣٣. شرح المفصل، لابن يعيش (٢٦٣/٥).
٣٤. انظر: أمالي ابن الحاجب (١/ ١١٥، ٢٩٧)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١/ ١١١، ١١٢، ١١٧، ١١٨).
٣٥. انظر: التبيان في إعراب القرآن (١١٨٦/٢).
٣٦. انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري (٦٤٨/١).
٣٧. الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي (٣٤٥).
٣٨. انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي (٦٢/٢).
٣٩. انظر: الكتاب، لسيبويه (١٨٤/٤-١٨٥).
٤٠. عقد ابن جني موازنة بين درجات القربى لكل من التصريف، والاشتقاق والنحو؛ أثبت فيها أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة، وأن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق. انظر: المنصف شرح كتاب التصريف، للمازني (٣٣-٣٤).
٤١. كان الصرفيون العرب على وعي بذلك الأمر، يقول رضي الدين الاستراباذي: "بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هَيْئَتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرهما، وهي عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كُلٌّ في موضعه، فرَجُل مثلاً على هيئة وصفــة يشاركه فيه عَضُد ...، فَرَجُلٌ، ورَجُلاً، ورَجُلٍ على بناء واحد؛ لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه، وحركة البناء وسكونه...". شرح شافية ابن الحاجب (٢/١).
٤٢. انظر إشارة ابن الحاجب إلى ذلك الفرق الدلالي في تعريف "المفعول به" باعتبار علاقته النحوية لا صيغته الاشتقاقية: أمالي ابن الحاجب (٢/ ٥١٢-٥١٣).
٤٣. انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني (٣/ ١٧٩).
٤٤. معاني القرآن، للأخفش (٢/ ٤٥٨).
٤٥. معاني القرآن، للفراء (٢/ ٢٦٤)، (٣/ ٦٦).
٤٦. انظر: أسرار التكرار في القرآن، للكرماني (٢٢٧).
٤٧. انظر: القطع والائتناف (٦٧٠).
٤٨. انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٥٧٠).

٤٩. انظر: الخصائص، لابن جني (١/ ١١٦).
٥٠. انظر الفروق الدلالية لاستعمال "أنّى"، للظرفية والشرط والاستفهام في: الكتاب (٣/ ٥٦)، (٤/ ٢٣٥)، وشرح المفصل (٤/ ٢٦٩)، والبرهان في علوم القرآن (٤/ ٢٤٩-٢٥٠).
٥١. انظر تلك الخصائص في: الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (١٣٥).
٥٢. انظر الفروق الدلالية في الخبر بالاسم والفعل: دلائل الإعجاز (١٧٤- ١٧٦).
٥٣. انظر بتصرف: أسرار التكرار في القرآن (٢٣٦-٢٣٧)، وتفسير مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي (جـ ٣٠/ ٥٤٩)
٥٤. تفسير الكشاف، للزمخشري (٤/ ١٢٥٠). وفرق الإمام الرازي بين الكذب والجهل قائلًا: " الكذب باعتبار المخالفة بين الوجود اللفظي والوجود الذهني، كما أن الجهل باعتبار المخالفة بين الوجود الذهني، والوجود الخارجي". تفسير مفاتيح الغيب (جـ٣٠/ ٥٤٥).
٥٥. انظر: دراسة الضمير من حيث مباني التقسم ومباني التصريف عند د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها (١٠٨-١١٣، ١٣٣، ١٣٤).
٥٦. لاستعمال "هاء السكت" في الوقف على "الاسم" قيود ثلاثة هي: البناء على الحركة، والبناء التام، ألا يشبه المبني المعرب. انظر: شرح التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٦٣٥).
٥٧. انظر: غريب القرآن (٤٤٠)، والبرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٨٤)، والقطع والائتناف (٨١٦).
٥٨. انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٤٨٤).
٥٩. انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ٥٩٧).
٦٠. هذه المقولة تبين فكر ابن قتيبة في تأويل بعض الظواهر اللغوية في الفاصلة القرآنية على أساس المشاكلة الصوتية لرؤوس الآيات. غريب القرآن (٤٤٠).
٦١. جعل بعضهم مرجع الضمير ضمني، وهو "الداهية" التي دل عليها قوله تعالى: ﴿فأمُّه هاويةٌ﴾ انظر: تفسير الكشاف (٤/ ١٣٧٤).
٦٢. انظر في ذلك: نتائج الفكر في النحو، للسهيلي (١٠٧).
٦٣. انظر: أسرار التكرار في القرآن (٢٣١)، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لعلي بن محمد الجرجاني (١٥٥-١٥٦).
٦٤. قائله: خطام المجاشعي، وقيل: همیان بن قحافة، انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي (٥٤٧/٧)
٦٥. انظر بتصرف: معاني القرآن، للفراء (٣/ ١١٨)، والبرهان في علوم القرآن (٩٥/١).
٦٦. انظر: غريب القرآن (٤٣٩-٤٤٠)، وأمالي السهيلي (١٣).
٦٧. انظر: تفسير الكشاف (١٢١٠/٤).
٦٨. انظر: القطع والائتناف (٧٠٥-٧٠٦).
٦٩. انظر: البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان (٩٨/٢-١٠٢).

٧٠. انظر: تفسير الكشاف (١٣٥٨٨/٤).
٧١. انظر بتصرف: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (١١٧/٢).
٧٢. انظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧٤١/٢).
٧٣. انظر مرتبًا: معاني القرآن للفراء (٣/ ٦٤)، والمقتضب (٢/ ٥٢، ٢٩٦)، وشرح المفصل (٦/٥).
٧٤. انظر: نتائج الفكر في النحو (١٨٢ - ١٨٣).
٧٥. انظر في ذلك: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (١٩٩).
٧٦. آثرت ذلك المصطلح تمييزًا له عن مركب الجملة؛ لأنه مركب البنية مفرد المعنى، فعامله النحاة معاملة الكلمة الواحدة. أما الجملة فشرطها " التركيب والإفادة "، إذ لها معان كثيرة خارج استعمالها، كما أن لها معنى محددًا في سياقها. وقد تناوله د. محمد حماسة عبد اللطيف بمصطلح "المركب الاسمي" عند دراسته وسائل بناء الجملة وإطالتها، مضيقًا مفهومه عند التنظير تارة، وموسعًا له عند التطبيق تارة أخرى في كتابه: (بناء الجملة العربية).
٧٧. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (١٧٩٩/٤)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (٢٦٤/٤).
٧٨. الكتاب (٤٩٦/٣)، (١/ ١٢، ١٧) (٣٠٩/٢).
٧٩. هذا رأي من ثلاثة آراء في عامل المضاف إليه، وقيل العامل هو المضاف، وقيل العامل هو "اللام" أو "مِن"، انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب (١٧٩٩/٤).
٨٠. انظر تلك الأحكام والخلاف حولها: ارتشاف الضرب من لسان العرب (١٨٨١١/٤، ١٨٤٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣٢٥٩/٧-٣٢٦٦).
٨١. انظر: تفسير الكشاف (١١٥١/٤).
٨٢. انظر: شرح المفصل (٨٥/٣).
٨٣. انظر الأغراض التركيبية والدلالية للضمائر في: المصدر السابق (٨٤/٣).
٨٤. انظر: المصدر السابق (١٩٦/١-١٩٧).
٨٥. انظر التوجيهات الثلاثة: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٢٤١/٢)، والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٦٧/٢).
- قال ناظر الجيش: "إنْ أريد الإطناب والتعظيم تعدّد المعمول...، وإنْ أريد الإيجاز وحّد المعمول مع تعدد العامل". تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٧٧١/٤).
٨٦. انظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (٢٤٦/٣).
٨٧. انظر: دلائل الإعجاز (٥٢).
٨٨. أفدت في تحليل قيد الرتبة في الفواصل من: أسرار التكرار في القرآن (٢٥٠-٢٥١)، وتفسير الكشاف (١٣٦٢/٤-١٣٦٣).
٨٩. انظر رأي الفراء في حذف معمولات الفواصل الفعلية: معاني القرآن (٢٧٤/٣).

قائمة المراجع والمصادر:

١- **الأخفش، أبو الحسن: معاني القرآن،** تحقيق دكتوره هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

٢- **الأزهري، خالد: شرح التصريح بمضمون التوضيح**. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٣- **الإستراباذي، رضي الدين:**

- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،** دراسة وتحقيق حسن بن محمد الحفظي. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

- **شرح شافية ابن الحاجب،** تحقيق محمد نور الحسن وزميليه. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨٢م.

٤- **الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٩٩٧م.

٥- **الأندلسي، أبو حيان:**

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** تحقيق دكتور رجب عثمان محمد. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

- **تفسير البحر المحيط،** دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزملائه. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٦- **الأنصاري، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،** تحقيق محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، طبعة ١٩٩١م.

٧- **البغدادي، عبد القادر**: **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** تحقيق وشرح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧م.

٨- **البقاعي، أبو بكر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور.** دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، طبعة ١٩٨٤م.

٩- **الجرجاني، عبد القاهر**: **دلائل الإعجاز،** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة ٢٠٠٠م.

١٠- **الجرجاني، علي بن محمد: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة،** تحقيق دكتور عبد القادر حسين. دار نهضة مصر، القاهرة، طبعة ١٩٨٢م.

١١- **ابن جني، أبو الفتح عثمان:**

- **الخصائص،** تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.

- **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني،** تحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

١٢- **ابن الحاجب، أبو عمرو**: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق دكتور فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار، الأردن، طبعة ١٩٨٩م
١٣- **حسان، تمام**:
- **البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني**. الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ٢٠٠٩م.
١٤- **الحسناوي، محمد: الفاصلة في القرآن الكريم**. دار عمّار، الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.
١٥- **الحلبي، السمين: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق دكتور أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، دون طبعة أو تاريخ.
١٦- **الدينوري، ابن قتيبة: غريب القرآن**، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٧٨م.
١٧- **الدماميني بدر الدين: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق دكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، دون دار نشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
١٨- **الرازي، فخر الدين: تفسير مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ.
١٩- **الرماني، علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن**، تحقيق محمد خلف الله، وزميله. دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٦م.
٢٠- **الزجاجي، أبو القاسم**: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق دكتور مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٦م.
٢١- **الزمخشري، محمود بن عمر**: **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، صححه دكتور عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٢٢- **السجستاني، أبو بكر: كتاب المصاحف**، تحقيق محمد بن عبده. دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٢٣- **ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل**: **الأصول في النحو**، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
٢٤- **السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
٢٥- **السهيلي، أبو القاسم:**
- **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البنا. دار الرياض، السعودية، طبعة ١٩٨٤م.

- **أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه**، تحقيق دكتور محمد إبراهيم البنا. مطبعة السعادة، القاهرة، دون طبعة أو تاريخ.
٢٦- **سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان**: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون. دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
٢٧- **السيوطي، جلال الدين**: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق دكتور عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
٢٨- **العاملي، بهاء الدين: الكشكول**، تحقيق محمد عبد الكريم النمري. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٢٩- **عبد اللطيف، محمد حماسة**: **بناء الجملة العربية**. دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٣٠- **العكبري، أبو البقاء: التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي. دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٣١- **العلوي، ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق بدوي طبانة وزميله. منشورات دار الرفاعي، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
٣٢- **العلوي، يحيى بن حمزة: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**. المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٣٣- **الفراء، أبو زكريا**: **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، طبعة ٢٠٠٠م.
٣٤- **الفيروز آبادي، مجد الدين**: **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق محمد علي النجار. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، طبعة ١٩٩٦م.
٣٥- **الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن المسمى (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان)**، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا. دار الفضيلة، القاهرة، دون طبعة أو تاريخ.
٣٦- **كشك، أحمد عبد العزيز**: **من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي.** حقوق الطبع محفوظة، دون دار نشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٧م.
٣٧- **المبرد، محمد بن يزيد**: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت، طبعة ٢٠١٠م.
٣٨- **المرادي، بدر الدين بن قاسم**: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق دكتور فخر الدين قباوة، وزميله. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٣٩- **ناظر الجيش، محمد بن يوسف**: **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: دكتور علي محمد فاخر وآخرين. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٤٠- **النحاس، أبو جعفر**: **القطع والائتناف**، تحقيق دكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي. دار عالم الكتب، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
٤١- **الهمداني، بهاء الدين بن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق دكتور محمد كامل بركات، نشرة جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
٤٢- **ابن يعيش، موفق الدين**: **شرح المفصل**، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.